فرح

العدد 61 **نيسان 2022**

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

الفهرس

ملح الارض: هل تريدون دولة مدنية حقاً؟ - عباس خلف

مع الاحداث : البلد يغرق... والشعب يختنق ... والسياسيون يتناحرون فاعرفوا كيف تنتخبون - سعيد الغز

مقال سياسي : في ظل مفهوم تحوُّل القوة.. مصير النظام العالمي الحالي بعد الحرب الأوكرانية – العميد ناجي ملاعب

مقال اقتصادي: اعادة هيكلة القطاع المصرفي تحت رحمة السلطات السياسية وجمعية مصارف لبنان تتمسك بصمتها – د. محمد فحيلي

دراسة مالية : لماذا افلس لبنان ؟ القصة من بداية النهب المنظم الى معالجة التصحيح المالي – د. حارث سليمان - نشر ايضاً في جريدة نداء الوطن في 2022/4/11

نافذة على فكر كمال جنبلاط:

- **آراء ومواقف:**
  - **النظام السياسي اللبناني والدفاع عن البلاد**
  - **العرب والوحدة**
- **من اقواله :**
  - **قاعدة الحكم السليم في لبنان**
  - **مفهوم التطور والتبدلات الجذرية المرتقبة**

- **مطالب ومشاريع اصلاحية :**
  مواصفات الرئيس المقبل للجمهورية

- **علوم وتكنولوجيا: سباق عالمي لتوفير خدمات الانترنت عبر الاقمار الاصطناعية – جريدة الشرق الاوسط في 2022/4/9**

- **صحة وغذاء :علامات ضعف المناعة وسبل تقويتها – جريدة الجمهورية في 2022/4/9**

- **اخبار الرابطة**

- **من الصحافة اخترنا لكم :**

المودع يأتي في المرتبة الاخيرة من حيث المسؤولية - نيكولا شيخاني - جريدة نداء الوطن - 2022/4/11

- **التحالف المفترِس بين الزومبيين والبونزيين - جهاد الزين - جريدة النهار - 2022/4/14**
- **أوروبا تنتخب في باريس وتقاتل في كييف – حازم صاغية - جريدة الشرق الاوسط – 2022/4/27**
- **الإنتخابات الفرنسية رسائل في كلّ إتّجاه - العميد الركن خالد حماده – جريدة اللواء - 26نيسان 2022**
- **مجلة "فورين أفيرز" الأميركية عن أزمة لبنان وإفلاسه: الولايات المتحدة تتساهل مع أصدقائها اللبنانيين الفاسدين - ترجمة جريدة نداء الوطن - 2022/4/19**
- **Middle East ministers hold talks in Israel on 'common enemies' - Financial Times- 28/3/2022**
- **Biden's monumental hypocrisy on Palestine - The Institute for Middle East Understanding**
- **Iran’s enemies in the Middle East are closing ranks – Financial Times - David Gardner MARCH 23 2022**

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبيها

ملح الارض: هل تريدون دولة مدنية حقاً؟ - عباس خلف

"اننا نتوجه من المسؤولين اللبنانيين ان يتركوا جانباً امور نجاحهم اوفشلهم في الانتخابات ، وان يترفعوا عن طوحاتهم الشخصية ، ويهتموا بمصلحة الوطن والمواطنين بعد المعاناة التي حلت بلبنان في هذا العهد من تفاهة الحكم وضعف السلطات وانحطاط القيم الاخلاقية وتصاعد العصبية الطائفية والانقسامات."

(كمال جنبلاط : كتاب "اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها" ص. 329)

نحن في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط ، على ضوء ما يتردد على السنة بعض السياسيين اللبنانيين من دعوات لاقامة دولة مدنية في لبنان ، ووفاء منها لفكر المعلم كمال جنبلاط ، ورؤاه المستقبلية ، نعلن التزامنا بما كان اعلنه ، عن قناعة في 30 ايار سنة 1959 "يهمنا ان نعلن تمسكنا بكيان لبنان ، وباستقلاله، وبتعاونه ايجابي مع الاشقاء العرب. وندعو جميع اللبنانيين الى نبذ العنف ، ووقف الدعوات الطائفية والمذهبية والفئوية والشخصية الضيقة. ونوجه نداء الى الشعب اللبناني بأن يتجاوز كل ما يباعد بين اللبنانيين لكي ينهض لبنان ويتقدم ويناضل شعبه من اجل اقامة دولة مدنية علمانية هي الشرط الاساسي الكفيل بتوحيد اللبنانيين وبصهرهم شعباً واحدا في كيان مستقل."

كان قد سبق لرابطتنا ان طرحت جائزة كمال جنبلاط التقديرية لمن تميز بحثا او ممارسة من اجل بناء الدولة المدنية في لبنان سنة 2015، ومنحت الجائزة للمغفور له المطران غريغوار حداد على نضاله من اجل المجتمع المدني والدولة المدنية.

ونعود اليوم الى هذا الطرح لنحدد مع المعلم كمال جنبلاط الاسباب الموجبة والشروط اللازمة لاقامة دولة مدنية فعلية في لبنان.

لبنان الذي قام سنة 1920 كان دولة هجينة : دستورها مدني لا ينص على دين معين للدولة ، ونظامها طائفي مذهبي على مستوى السلطات الحاكمة ، وعلى مستوى الانتخابات وتوزيع الوظائف ، ولكل طائفة فيها قانونها الخاص للاحوال الشخصية . ومنذ ذلك التاريخ، وحتى اليوم ، رغم التعديلات الدستورية ، وخاصة تلك التي اجريت مع اعلان الاستقلال سنة 1943، وبعد اتفاق الطائف سنة 1989 و 1990، استمر ارباب النظام الطائفي في تمسكهم بهذا التركيب الذي ورد في المادة 95 من الدستور عند وضعه بأنها مؤقتة ريثما تقوم في لبنان الدولة المدنية ، واستمر رغم تعديلات سنة 1990 التي رسمت خريطة طريق مرحلية لهذا الغرض. طوال هذه المدة استطاع ارباب النظام الطائفي في انتاج انفسهم او في انتاج ذويهم ، محاصصة حيناً ومناكفة احياناً مصحوبة بتوترات وحروب الغائية تقتل على الهوية.

اليس قمة الاستغراب والتعجب فيما لبنان يعاني من تفاقم الاوضاع على كل المستويات وفي كل المجالات ، ان يتبارى بعض اركان النظام الطائفي في الدعوة الى تغيير النظام واقامة دولة مدنية في لبنان ؟ الا يدرك هؤلاء انهم يطلبون الشيء من نقيضه؟ هل يريدونمن اللبنانيين ان يصدقوهم ويصفقوا لهم وان يعيدوا انتخابهم للاستمرار في النهج الذي اعتمدوه واوصل البلد الى هذا الانهيار؟

من حق كل مواطن لبنان اليوم ، في ظل المعاناة الشاملة والنقمكة العارمة على المنظومة الطائفية للسلطة ، ان يوجه الى بعض اربابها هذا السؤال: هل تريدون حقاً اقامة دولة مدنية في لبنان ؟ وعن اية دولة مدنية يتحدث الطائفيون؟

وحده كمال جنبلاط انفرد بين السياسيين اللبنانيين منذ بدء تعاطيه الشأن السياسي في اربعينات القرن الماضي ، بالتحرر من القيود الطائفية والعائلية ويناضل من اجل قيام دولة المشاركة والتضامن والمساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص من اجل "وطن حر وشعب سعيد ".

وقد اثمر نضاله لبوغ الوعي السياسي اوجه في لبنان في اواخر ستينات وبداية سبعينات القرن الماضي ، وارتفعت اصوات المثقفين وطلاب الجامعات للمطالبة بقيام دولة مدنية علمانية . قاد كمال جنبلاط هذه الدعوة ورسم لها خطة مرحلية للاصلاح السياسي الهادف الى اقامة دولة مدنية علمانية حقيقية يرى فيها السبيل الوحيد لتحديث لبنان وضمان استقلاله وسيادته واستمراره. واعلن عن هذا البرنامج في 17 آب من العام 1975 .

رأى الطائفيون في الداخل والطامعون في الخارج في هذا البرنامج خطراً على مصالهم وانظمتهم وفتآمروا على كمال جنبلاط واغتالوه في 16 آذار 1977 .

وعلى الاثر تراجعت موجة التنوير وتهاوت امام ضربات ارباب الرجعية والطائفية والديمكتاتورية في لبنان والمنطقة، واوصلت لبنان الى هذا الكم الهائل من المعاناة.

واذا كانت الدعوات الصادرة اليوم عن بعض القيادات لاقامة الدولة المدنية ناتجة عن صحوة ضمير فاننا ندعوهم الى التبصر والافادة من الرؤية التي رسمها كمال جنبلاط في دراسة له نشرها في جرية اليوم في 1969/2/12 تحت عنوان :

"لا ديموقراطية مع الطائفية ولا شعب موحد بدون العلمانية" اوضح فيها كيف افسدجت الطائفية نظام الحم الديموقراطي البرلماني في لبنان ، وعطلت تطبيق الدستور ، وحالت دون اقامة الدولة المدنية :

" اولاً: ان الطائفية السياسة مزقت شمل الشعب اللبناني وجعلته شعوباً متنوعة ومتعددة سياسياً على قدر ما كانت تنتمي الى طوائف متنوعة ومتعددة، ولاؤها للطائفة على حساب الولاء للوطن، فيما النظام البرلماني الدستوري يستلزم في مقوماته وركائزه الجوهرية قيام شعب موحد سياسياً . ووقف الطائفيون ولا زالوا يقفون في وجه اي محاولة لتوحيد اللبنانيين وصهرهم في وحدة معيشية وسياسية .

ثانياً: ان الطائفية السياسة المعمول بها في لبنان حالت ولا زالت تحول دون تطبيق المبدأ الرئيسي الذي ترتكز اليه كل ديموقراطية سليمة ونعني به المساواة الكاملة امام السلطات وامام القانون في الحقوق والواجبات الشخصية والسياسية ، وفي التمتع بالحريات العامة . وحيث تنعدم هذه المساواة لأي سبب من الاسباب لا يمكن ان تقوم ديموقراطية للتناقض المبدئي بين الطائفية والديموقراطية.

ثالثاً: ان تطبيق قاعدة الطائفية السياسية في الدستور او في الحكم او في القوانين العامة اقفل، في معظم الاحيان ، الابواب في وجه ارباب الكفاءة السياسية والمعنوية والعلمية وحال دون الافادة من كفاءاتهم في ادارة شؤون الدولة .

رابعاً: ان النظام الديموقراطي والبرلماني بشكل خاص يفترض قيام وتحقيق علمانية الدولة وبدون علمانية لا يتحقق توحيد الشعب . فيما نظام الطائفية السياسية يقوم على اساس انتساب الدولة الى معتقد ديني معين او مشاركة وتعايش معتقدات دينية مختلفة ومتنافرة بحكم واقعها في مستوى الاحكام على شكل فدرالية الطوائف.

نحن نرى ان لا وطن قومي مسيحي في لبنان ولا وطن قومي اسلامي ، ولا طغيان سياسي لطائفة عل سائر الطوائف بل دولة مدنية علمانية تلتزم بالقيم المعنوية والروحية والاخلاقية التي تجلّت في تعاليم الاديان وشراعها الاخلاقية ودورها الانساني انطلاقاً من شعار الله محبة."

مع الاحداث: البلد يغرق ... والشعب يختنق ... والسياسيون يتناحرون... فاعرفوا كيف تنتخبون ! – سعيد الغز

"ما نطلبه ويطالب به الناس في لبنان اليوم من ارباب السلطة ومن السياسيين على السواء ، هو الصدق اي ان ينفذوا ما وعدوا به فمعظم ارباب السياسة والحكم يوهمون الشعب وهم خارج الحكم بانهم صادقين، وان تسلموا الحكم تنكّروا لكل ما وعدوا به. هذا الكذب هو مصدر ما يعاني منه البلد اليوم."

وبروح الصدق نخاطب ارباب السلطة والسياسة علّهم يصدقون ، ولو لمرة واحدة قبل فوات الاوان ."

كمال جنبلاط "من كتابه "لبنان والجسر الوطني المقطوع " ص.98"

في الخامس من شهر نيسان 2022 اكتمل نصاب لوائح المرشحين للانتخابات النيابية المقرر اجراؤها في 15 ايار القادم على 103 لوائح يتوزع عليها 718 مرشحاً بينهم 118 مرشحة. الاستعدادات متواصلة على مختلف الصعد والانقسام العامودي يتصاعد بين نهجين :

1- الممسكون بالسلطات بسياساتهم وتحالفاتهم وارتباطاتهم يسعون جهدهم للاحتفاظ بالسلطة رغم التباينات فيما بينهم.
2- المعارضون يخوضون الانتخابات تحت عناوين ابرزها: عودة الدولة والقانون واحترام الدستور ، حصر السلاح بالشرعية التي يمثلها الجيش ، الحياد ، السيادة. ويرفعون شعارات الاصلاح

والاطاحة بالمنظومة الحاكمة والمتحكمة في صناديق الاقتراع . بين هؤلاء من ينتمي الى روحية انتفاضة 17 تشرين ، ومنهم من شارك في السلطة ويئس من امكانية تغيير سلوك القيمين عليها.
والمفارقة المستغربة جدا ان القوى السياسية المتصارعة تستعمل تقريباً التعابير الترويجية ذاتها: ضرورة المشاركة الكثيفة في الاقتراع لمنع الخصم من الانتصار والحصول على اغلبية تهدد دور الجماعة الحزبية التي تلتحف بغطاء الطائفية . وهذا كله من شأنه ان يؤدي الى النتيجة ذاتها: اعادة انتاج منظومة اسقاط الدولة وضمان سيادة منطق الطوائف وارتباطاتها ومحاصصتها ومناكفاتها.
والامر الاغرب الذي لا مثيل له في اي بلد آخر ان تتجرأ قوى شاركت في صناعة الانهيار الكارثي على تجاوز الام الناس ومعاناتهم اليومية في خطابها الانتخابي ، وان تطرح عناوين وجودية ساقطة ومكررة تتعلق بالاستهداف او حول نوع الوطن وشكل النظام في المستقبل ، واي لباس اقليمي او دولي يجب ان يرتدي . وجميعهم يعلمون ان كافة هذه العناوين سيطويها النسيان بعد يوم الاقتراع وستعود هذه القوى بالتواطؤ والتوافق والتقاسم الى اعتماد الاليات ذاتها التي امتهنتها في العمل السياسي ، وتكريس المحاصصة واحتكار تمثيلها لطوافها على اساس: انا الاكثر تمثيلا لطائفتي وباسمها اشارك في الحكم او الجأ الى التعطيل النيابي والحكومي ، او الى الفراغ الرئاسي.
ورغبة منا في المساعدة على ضمان حسن الاختيار امام الناخب حتى لا يستمر تفاقم الانهيار نطرح امام اللبنانيين مسؤولين ومرشحين وناخبين ما طرحه المعلم كمال جنبلاط في 28 كانون الثاني 1967 محذراً تحت عنوان "الو ع الخطير وطريق الانقاذ":
"ان الطريق الذي يجب سلوكه لانقاذ لبنان مما يهدده من ازمات ليس هو الطريق الذي يسلكه المسؤولون عن الدولة اليوم فالسؤال الكبير الذي يتردد على كل شفة ولسان ممن يدفعهم الوعي الى التعاطي بالقضايا العامة هو : هل يصلح هؤلاء الذين يوصلهم الانتخاب المفصل قانونه على قياسهم الى النيابة، ومن ثم الى الحكم ، والى تعاطي شرف الخدمة العامة التي تتطلب ان يكرس لها الانسان جميع طاقاته، وان يترفع لأجلها عن مقاصده الخاصة وغاياته الانية ، وان يمارسها بصدق وعدل ونزاهة مع نفسه ومع الاخرين وبحزم وقوة معنوية اخلاقية لا تنفصل عن روح الشهامة والوفاء؟ "
واستطراداً حدد كمال جنبلاط المواصفات التي يجب ان يتحلى بها المرشح للانتخابات لعلها ستساعد الناخبين في حسن اختيارهم للمرشح الاصلح لتمثيلهم في المجلس النيابي القادم ، نعيد نشرها فيما يلي :
"في النظام الديموقراطي البرلماني المجلس النيابي هو السلطة التي تختار القيادة السياسية والحكومية والرئاسية وتراقب عملها وتحاسبها ، ومطلوب منها ان تشرع في مختلف الشؤون الادارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والدستورية والقضائية والتربوية والصحية وغيرها .
ولكي يتمكن المجلس النيابي من القيام بكل هذه المهام على المستوى المطلوب نؤكد على اهمية ممارسة المواطن حقه وواجبه في آن في ان يحسن اختيار نوابه وفقاً لقناعات مبدئية لا للولاءات العائلية او العشائرية او الفئوية او الطائفية . وهذه اهم الامور التي عليه ان يأخذها في الاعتبار :
1- ان يكون المرشح لبنانياً اتم الخامسة والعشرين من عمره او مجنساً مضى على تجنيسه عشر سنوات، متعلماً يجيد اللغة العربية والى جانبها لغة عالمية كالانكليزية او فرنسية ، متمتعاً بكامل

حقوقه المدنية والسياسية ، سليم الجسم والعقل ، وان لا يكون قد تجاوز 68 من عمره عند تقديم ترشيحه للنيابة .

2- لا يجوز ان ينتخب نائباً المحكوم بجرائم شائنة حتى لو استعاد اعتباره ، ولا المدان بجرائم الخيانة او العمالة لدول اخرى.
3- ان لا يكون يحمل جنسية اخرى غير الجنسية اللبنانية .
4- ان لا ينطلق الاختيار من موقف جندري بين الرجل والمرأة بل من اعتبار الشروط الاخرى التي يتساوى عندها المرشحون .
5- لا يجوز انتخابهم مدة قيامهم بوظائفهم ، وخلال خمس سنوات تلي انقطاعهم عن هذه الوظائف لأي سبب كان : موظفو الفئة الاولى ، رؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة ومديروها العامون واعضاؤها ، رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الخاصة اي كان مجال عملها اذا تجاوز عدد العاملين فيها عن مئة شخص ، القائممقامون رؤساء بلديات مراكز المحافظات ، المحاسبون العامون ، المهندسون في الوزارات ، الاطباء رؤساء المستشفيات الحكومية ، القضاة، المفتشون العامون ، الضباط العسكريون مدة احالتهم على الاستيداع او الاحتياط او قبل مرور خمس سنوات على استقالتهم من السلك او الاحالة على التقاعد."

(المرجع: كتابه "مشاريع قوانين لهيكلة الدولة وتطويرها " ص. 89)

وهذا الآن برسم المرشحين للانتخابات كلام من الماضي يحاكي الحاضر من كمال جنبلاط اورده في مقال له بعنوان "مرض الاستنياب":

"هذه الانتخابات لم نر مثلها ربما منذ بدء حياتنا السياسية في لبنان . فالتطبيقات والتدخلات والتبدلات في المواقف والسهولة التي تفك فيها الارتباطات وتعقد الاتفاقات وتحاك المؤامرات والمناورات والاموال التي تدفع في السر والعلن ، والخدمات التي تتكاثر في موسم الانتخابات وهذا التدافع على النيابة الذي يجعلنا نفكر الى اي درك انحطت الاخلاق العامة في البلد ونسمي هذا كله "ديموقراطية " و "حرية " و" طموحاً للخدمة العامة وللمصلحة العامة" ، ولا يدري بعض هؤلاء ان شرط الخدمة العامة وشرفها هو التجرد والتضحية وعدم الطلب استجابة للطموح الشخصي.

ان مرض الاستنياب يكاد يتحول الى "هستيريا استنياب" في لبنان ، وكأن في الامر مسّ من الجنون او الخفة . متى تبرز بيننا مجموعة من الاشخاص متحررة من الاعتبارات المصلحية والوصولية تعمل بتجرد واخلاص لاصلاح هذا النظام الطائفي الذي هو سبب اساسي لكل ما نشكو منه في لبنان .

التمثيل الصحيح والسليم يبرز عند مستوى الكرامة ونظافة اليد وضمان الجماعة والافراد وشرف التصرف وفعالية الخدمة العامة واستمراريتها وصدق الحس الوطني . ولا يكون في ظل الاستجداء وفي صغارة التقاعس عن الخدمة ، وفي الانزلاق الى الحصول على المال من اي مصدر من مصادره الحرام ، او في اعتماد سياسة النكاية والحزبيات الصغيرة الضيقة وفي امتهان الانتهازية في النيابة او الوزارة والاتجار بها على اوسع مدى بخسّة رخيصة وحقيرة."

(المراجع: كتابه "لبنان والجسر الوطني المقطوع" ص. 102 وكتابه "نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهية السياسية " ص. 167)

مقال سياسي : في ظل مفهوم تحوُّل القوة.. مصير النظام العالمي الحالي بعد الحرب الأوكرانية – العميد ناجي ملاعب

أبعد مما يجري في أوكرانيا، فالكثير من سلوكيات الدول الغربية وروسيا والصين تنبئ بأننا نعيش واحدة من أخطر وأهم مراحل الصراع الدولي، وهي مرحلة الإقتراب المتدرج ثم المتسارع من جانب قوى دولية بعينها من خط النهاية لنظام دولي مرتبك، ومن حال الاستعداد والتعبئة العظمى لوضع بدائل لهذا النظام؛ بدائل، يتوقعها خبراء الآيدولوجيا، تتعلق بموقع القيادة وشكلها؛ أحادية أم ثنائية أم متعددة؛ بدائل تتعلق بنوع التفاعلات المطلوبة أو المتوقعة كالأحلاف والقواعد الحاكمة لسلوكيات الأطراف.

ويرى خبراء أن النتيجة التي انتهت إليها انتفاضة أو ثورة كازاخستان، العام الماضي، شكلت دافعاً للصين لتسرع بالوقوف إلى جانب روسيا ضد التدخل الأمريكي. ولم تتأخر الصين في انتهاز الفرصة لتؤكد أنها تقف مع التدخل الروسي قبل أن يستفحل التدخل الغربي.

أحداث اوكرانيا قرّبت من التصعيد المتبادل والمتزايد حساسية من مواقع الاشتباك. ولا شك من أن الولايات المتحدة وقيادة حلف الناتو وروسيا والصين، تدرك أن أي خطأ يقع فيه طرفٌ ما ستكون له تبعات وتداعيات تمس مباشرة مكان ومكانة هذا الطرف أو ذاك في النظام الدولي المرتقب أو في النظام الدولي الراهن ولكن بعد تعديله. ويدرك الجميع، أن النظام الراهن لن يبقى للمستقبل؛ لا مستقبل له إلا إذا نشبت معركة عسكرية عظمى، كما هو متخيل لدى البعض حول أوكرانيا، وخرجت أمريكا من المعركة منتصرة. بمعنى آخر خرجت وخرج سالماً معها النظام الدولي الذي صنعته بنفسها قبل خمسة وسبعين عاماً.

وهذا التصوّر لن يتحقق والصين موجودة كقوة عظمى، وتساند القطب الروسي ولهما طموحاتهما المتصاعدة. القطبان – أحدهما جديد وصاعد بسرعة، والآخر قديم أخرجته أمريكا من القيادة بعد الحرب الباردة ويسعى

للعودة بقوة أكبر – يسعيان لوضع حد للتصرفات الأمريكية في استخدام حقها بإشعال الثورات في الدول النامية أو في الدول الواقعة ضمن مناطق نفوذ كلتا الدولتين، روسيا والصين. لن يكون من حق واشنطن التدخل في هونج كونج وفرض أسلوب دولي خاص بتايوان ووضع عقبات أمام عودتها إلى الوطن الأم كما تصفه الصين.

ماذا عن أوكرانيا اليوم

أوكرانيا التي كانت، عبر التاريخ، ممراً لغزوين نُفّذا ضد روسيا، الأول قام به نابليون، والثاني أدولف هتلر، ورغم فشلهما، ظلت كييف الحجر الأساس في بنية الأمن القومي لروسيا في الحقبتين السوفييتية والحالية، ما جعلها قبلة المجال الحيوي غير القابلة للتفاوض، والهدف الروسي الاستراتيجي لتحييدها ومنعها من الدخول في حلف الناتو، وقد بدا هذا المطلب واضحاً وجلياً منذ بدء الهجوم الروسي، وهو تطبيق نظام الحياد باعتباره من وجهة نظر موسكو الوضع الذي يبعدها عن تشكيل أي خطر، إضافة إلى طيّ صفحة الدخول في حلف الأطلسي.

إن وقائع الحرب الدائرة حالياً تشي بمعطيات جمة، أبرزها طول أمد المعارك، وعدم القدرة على الحسم السريع والفعال الذي ينتج مشروع حل ما، وبالتالي تذهب الأمور إلى تداعيات أخرى، من بينها ازدياد الاصطفاف الدولي، وانقسامه في ظل عدم وجود مؤشرات جدية لمساعدة أوكرانيا، أو أقلّه الولوج في مفاوضات حثيثة قابلة لإنتاج مشاريع حلول لاحقة؛ ما يعني المزيد من الوقت والأكلاف العالية على الصعيدين الأوروبي والدولي.
ومن الصعب توصيف الحرب القائمة حالياً بغير الورطة الاستراتيجية التي دخلت – أو أُدخلت – فيها موسكو، والتي لن تكون قادرة على الخروج منها إلا بأثمان باهظة، في وقت تهيئ واشنطن وأوروبا للمستقبل الكبير في ظل استعار أجواء الحرب الباردة والتي يمكن أن تنفجر في إطار حرب عالمية ثالثة.

في الماضي، قسمت بولندا جارة أوكرانيا ثلاث مرات، واختفت عن الجغرافيا السياسية الأوروبية، كما ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فهل تتجه أوكرانيا كما يوغسلافيا للتقسيم، كبداية لإشعال حرب ومقاومة ضروس كما حدث ضد السوفييت في أفغانستان؟ إن التدقيق في وقائع وظروف تلك الحقب تبدو متشابهة ومتطابقة

في بعضها الآخر، ما يعزز تلك الفرضيات؛ وثمة من يدعي أن تورط الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، في سبعينات القرن الماضي، إضافة إلى مشروع "حرب النجوم" إضافة إلى عوامل أخرى، أدت إلى انهياره، فماذا عن أوكرانيا اليوم؟

ما بدأ كنزاع حدودي ومحاولة قوة عظمى استعراض عضلاتها لفرض إرادتها السياسية على دولة جارة تحوّل الى صراع عالمي له أبعاد أيديولوجية وستكون تأثيراته الاقتصادية والسياسية الكبيرة والعابرة للقارات. وما كان ممكناً قبل حرب أوكرانيا لن يكون كذلك بعد اندلاعها، وهذا ينطبق على مواضيع عدة يشكل الدور الروسي جزءاً أساسياً منها.

فرز واصطفاف جديدين

أميركا والقوى الأوروبية مصممتان على حرمان الرئيس بوتين من تحقيق أي نصر في أوكرانيا، وهما تعملان جاهدتين على ذلك عبر مد أوكرانيا بأحدث الأسلحة ودعمها اقتصادياً وسياسياً، وعبر موجات العقوبات الإقتصادية والدبلوماسية. فبعدما كانت فكرة التغاضي عن سيطرة روسيا على إقليم دونباس مقبولة في السابق لدى بعض القيادات الغربية، بات هذا الأمر مرفوضاً اليوم نتيجة الشحن الإعلامي والاصطفاف الأيديولوجي بين القوى الليبرالية الديموقراطية والقوى الأوتوقراطية، وبين القومية الأوروبية والقومية الروسية، وبين المصالح الأميركية والمصالح الروسية والصينية.

هذه الاصطفافات الحادة تؤثر سلباً في الوساطات والجهود لإنهاء الحرب بين الطرفين. وكل حليف لروسيا هو اليوم عدو لدود للغرب في مناخ حرب يأخذ منحىً عقائدياً وتصاعدياً. وبالتالي، فإن الدول التي تحاول العمل في المنطقة الرمادية مع إيران وهي حليف لروسيا – مثل فرنسا – ستجد نفسها تعمل ضمن معادلة دولية جديدة تحد من قدرتها على تحقيق اختراقات. وكلما طالت الحرب وعجز بوتين عن تحقيق نصره المنشود في أوكرانيا، ستتراجع مكانة روسيا التي ستتحول الى قوة عظمى نووية إنما من الصف الثاني وربما الثالث في حال انهار اقتصادها بسبب العقوبات. لذلك ستسعى روسيا بكل قوتها لتحقيق انتصار سريع وكاسح على الجبهة الشرقية لأوكرانيا وإقناع كييف بوقف الحرب ما سيمكنها من المحافظة على مكانتها الدولية، وهذا سيحسن موقع حليفها الإيراني. وعليه، سيتجمد العديد من الملفات وتسود حالة من الضبابية

وسط تصعيد على بعض جبهات المنطقة في انتظار جلاء غبار الصراع الغربي – الروسي في أوكرانيا وخارجها.

ويبدو أن أطرافاً في الأزمة رفعت توقعاتها إلى حد أعلى كثيراً من القدرات والإمكانات المتوفرة وطبيعة الظروف المحيطة بفريقي الصراع، رافق تلك التوقعات، في الوقت نفسه، إغفال الضغوط المتصاعدة الآن على كل من موسكو وواشنطن من جانب حلفاء مهمين مثل الصين ودول البلطيق والسويد وشرق أوروبا والمملكة المتحدة والقوى النافذة داخل روسيا والولايات المتحدة. لكل من هؤلاء الحلفاء والخصوم مصلحة أو عقيدة تدفع في اتجاه أو آخر، ومع التصعيد المتتالي سوف تزداد الأزمة تعقيداً وربما تمهيداً لإعلان نهاية نظام دولي تجاوز عمره ثلاثة أرباع القرن.

مفهوم تحوُّل القوة

أين الصين من الإصطفاف الناشئ، وهل يؤدي التوافق الروسي الصيني الى تحول في القوة العظمى؟ يشير مفهوم "تحول القوة" إلى فقدان دولة مهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم آخر تتنامى قوته بشكل متسارع. وبالتالي يسعى هذا القادم للوصول إلى موقع الهيمنة. فمن أجل حدوث تحول للقوة، يجب على **الدولة الصاعدة** أن تمتلك مقومات للقوة تفوق تلك التي تمتلكها **الدولة المهيمنة**، أو على الأقل تعادلها، وبالتالي على الدولة الصاعدة العمل على تضييق الفجوة بين مقدراتها القومية، ومقدرات الدولة المهيمنة. وعندما يكون الأمر مصحوبًا بعدم رضا شديد عن الوضع الدولي القائم بالنسبة للدولة الصاعدة، فإنه من المتوقع نشوب الحروب.

المؤشرات التقليدية لمفهوم تحول القوة حصرها "ديفيد سنجر" في ستة مؤشرات: عدد السكان الكلي، عدد سكان الحضر، الأفراد العاملين بالقوات المسلحة، مقدار الإنفاق العسكري، صناعات الحديد والصلب، ومعدل استهلاك الطاقة. وقام Charles Doran بتتبع صعود وهبوط المقدرات القومية للدول.

وأكد الباحثان Organski و Kugler أن الدولة الصاعدة – أطلقا عليها تعبير "المتحدي الصاعد" rising –challengerتسلك سلوكًا تصادميًّا مع القوة العظمى، للوصول إلى موقع الصدارة في النظام العالمي، ولهذا، تندلع الحروب بين القوة الصاعدة وتلك المسيطرة على الوضع القائم. فالحرب تندلع عندما يصبح

توزيع القوة بين الدولة المهيمنة وتلك المتحدية متعادلا بشكل تقريبي وتكون احتمالية اندلاع حرب كبرى عالية عند النقطة التي تتخطي فيها الدولة المتحدية نظيرتها المهيمنة.

فنشوب الحروب الكونية يمهد لنظام عالمي جديد – وفق ما اشار الباحث الأميركي modleski) (Thompson,بقوله ان النظام العالمي منتظم في هياكل محددة حيث تكون مقاليد الامور في يد دولة واحدة مهيمنة، ويعتبر المؤشر الاساسي في عملية تحول القوة وتدشين نظام عالمي جديد هو (نشوب الحروب غير القابلة للمنع). **فالحروب الكونية تعد مؤشرات لتولي قيادة عالمية جديدة لشؤون العالم** وبالتالي فان تفوقها العسكري يمنحها القدرة على تقديم السلع العامة كالأمن العسكري ووضع قواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية. والاكثر من هذا ان اساءة تقدير دولة او اكثر لقوتها النسبية بالمقارنة بقوة خصومها تكون اكبر ما تكون عندما تتساوى او تتعادل قوة كل طرف من الاطراف.

نظرية أخرى تقول أنه في توازن أو تعادل القوة ليس من المحتم قيام الحروب الكونية، لأن وجود الدول والتحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح، وعليه فإن بعضاً من الدول تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها. ويعتبر سعي إحدى الدول لزيادة قدرتهاالعسكرية بالصورة التي تخل بتوازن القوى علمياً أمراً يدعو للاضطراب ويولّد سعياً من قبل الدول الأخرى لتعزيز توازن القوى بمعاهدات تلتزم فيها الدول الأطراف بالحفاظ على قوتها العسكرية ضمن حدود مقبولة من الدول الأخرى. وفي معاهدات السلام التي تبرم بين الدول بعد إنقضاء الحروب يتم في العادة التطرق لتوازن القوى والإشارة إلى الترتيبات التي من شأنها أن تحافظ عليه وتحول دون الإخلال به.

إن التدقيق في مجريات المعارك الميدانية للحرب المستعرة في أوكرانيا تشير إلى بداية تقسيم للمناطق الأوكرانية، شرق تسيطر عليه القوات الروسية، وغرب تحاول السلطة الأوكرانية تعزيز مواقعها فيه بدعم غربي، وصولاً إلى تسريب إمكانية إعلان الرئيس الأوكراني، فيولوديمير زيلينسكي، حكومة في المناطق الشرقية لإطلاق المواجهة ضد موسكو بدعم غربي. فهل تستبق واشنطن "القوة العظمى" تصاعد المارد الصيني "القوة الصاعدة" الذي "ينتظر على ضفاف النهر" مآلات الحرب المفتوحة، وهل تسرع واشنطن في انتاج تسوية تمكنها من تحجيم طموحات القيصر الروسي، وتبقي قبضتها على أوروبا وتعيد النبض الى الناتو، وبذلك تطيل من هيمنتها الحالية على النظام العالمي، أم أن الصين، المستفيدة من استنزاف القدرات

"الحليف" الروسي نتيجة العقوبات وأكلاف الحرب المفتوحة، وقد امتلكت بكين القوة البحرية والجوية والفضائية الموازية – أو تكاد – وتنامي الإقتصاد الصاعد، سوف تلتقط الفرصة للولوج في مسيرة تغيير النظام العالمي الأوحد، وأي نظام ينتظر العالم بعد نظام العولمة الوحشية.

*باحث في الشؤون الأمنية والإستراتيجية

مقال اقتصادي: اعادة هيكلة القطاع المصرفي تحت رحمة السلطات السياسية وجمعية مصارف لبنان تتمسك بصمتها – د. محمد فحيلي

إتكال الحكومات المتعاقبة على أموال المودعين وعلى القطاع المصرفي اللبناني لتمويل العجز في الخزينة والدين العام بشقيه بالليرة اللبنانية والعملة الأجنبية عزز من موقع المصارف التجارية في المعادلة الإقتصادية المحلية، إضافة إلى أن فشل الحكومات المتعاقبة بدعم القطاع الخاص المنتج أوصلنا إلى مانحن عليه اليوم. منذ إنطلاقة ورشة إعادة إعمار لبنان بعد طي صفحة الحرب الأهلية، إنصبت كل مكونات القطاع الخاص، من أفراد ومؤسسات تجارية، والدولة اللبنانية على القطاع المصرفي للحصول على حاجاتها لتمويل الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري. لهذه الأسباب لم يكن من الصعب تقبل وتفهم لجوء الدولة إلى المصرف المركزي لإدارة الإقتصاد في سنوات الأزمة المنصرمة.

يلعب القطاع المصرفي دوراً أساسياً في الإقتصاد الوطني حيث أن المصارف مهيمنة على النظام المالي للبلاد، بإعتبارها المموّل الأكبر، وقد يكون الأوحد، للأفراد والمؤسسات والعجز في المالية العامة. يخضع النشاط المصرفي بمجمله لقانون التجارة ولقانون النقد والتسليف، وفي الوقت الذي كان فيه مصرف لبنان يتحصن بهذه القوانين لإصدار التعميم تلو الآخر لإدارة الأزمة المالية-النقدية، كانت المصارف التجارية تضرب بعرض الحائط كل القوانين وتفرض ضوابط على السحوبات (نقدا و/أو تحويل إلى الخارج) من الحسابات المكونة بالعملة الأجنبية، وفي الوقت ذاته تسارع إلى الإمتثال لأحكام تعاميم السلطة النقدية. يا لها من مفارقة أبهرت المودع والمراقب والمحلل!

إستعادة صحة وإستمرارية القطاع المصرفي في لبنان ضرورية لتوفير الظروف لإنطلاق عملية الإنقاذ لوقف الإنهيار الإقتصادي الحاد، ومن ثم يكون من الممكن العمل على إنعاش الإقتصاد وبدء إعادة الحياة لكل مكوانته، وعندها فقط تبدأ مرحلة التعافي والنمو الإقتصادي المستدام. وإنطلاقة هذه الورشة بمواكبة من صندوق النقد الدولي قد تعزز من إنتاجية الجهود الموظفة في هذا المسار.

بدعم من خبراء صندوق النقد الدولي، توصل في السابع من نيسان 2022 لبنان إلى اتفاقية على مستوى فريق عمل صندوق النقد الدولي (Staff-Level Agreement - SLA) من أجل تسهيل تمويل ممدد (Extended Fund Facility - EFF) لمدة أربع سنوات بما يعادل 3 مليار دولار أميركي. يهدف الإتفاق بعناوينه العريضة إلى:

- إعادة بناء الإقتصاد
- إستعادة العافية والإستدامة المالية

- تعزيز الحوكمة والشفافية
- إزالة العوائق التي تحول دون توفر ونمو فرص العمل
- زيادة الإنفاق على الأمان الاجتماعي وإعادة الحياة إلى مادمرته الأزمة الإقتصادية التي يعاني منها لبنان منذ أكثر من سنتين.

تدرك السلطة السياسية الحاجة إلى الشروع في الإصلاحات في أقرب وقت ممكن، ووافقت على إستكمال سلسلة من الإجراءات قبل إدراج ملف لبنان على جدول أعمال إجتماع مجلس إدارة صندوق النقد الدولي. ومن الإجراءات التي تخص القطاع المصرفي وتم التوافق عليها في مضمون الإتفاق المبدئي:

- **موافقة مجلس الوزراء ومجلس النواب على إستراتيجية إعادة هيكلة المصارف، مع أخذ العناية لجهة صغار المودعين والحد من اللجوء إلى الموارد العامة**. إعادة هيكلة المصارف وإنطلاق عملية ترميم الثقة وإعادة نشاط القطاع المصرفي إلى حالته الطبيعية هي أمور أساسية في دعم وتمكين لبنان في المراحلة الواجب المرور بها – الإنقاذ، والإنعاش، والتعافي، والنمو الإقتصادي – في طريقه للوصول إلى بر الأمان الإقتصادي والإجتماعي. طبيعة العمل في القطاع المصرفي وحجم القطاع يجب أن يعكس طبيعة وحجم النشاط الإقتصادي في البلد ولهذا السبب إعادة هيكلة القطاع المصرفي تواكب حركة الإقتصاد.
- **الشروع في التقييم المهني والشفاف والموضوعي لكل مصرف على حدة من المصارف ال 14 الأكبر حجما في لبنان. مع التوصية على إجراء التقييم من قبل شركة دولية مرموقة**. المطلوب والضروري بعد سنتين من التخبط في الأزمات هو تقييم لجميع المؤسسات المالية للتأكد من قدرتها على مواكبة إعادة الحياة إلى الإقتصاد في لبنان، وهذا هو من مهام المصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف. كان من الأفضل الإبقاء والتمسك بهذا التكليف مع التأكيد على الشفافية والمهنية والموضوعية في إجراء التقييم.
- **موافقة البرلمان على تعديل قانون السرية المصرفية ليتناغم مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد، وإزالة العوائق أمام إعادة هيكلة القطاع المصرفي والإشراف عليه**. التمسك بقانون السرية المصرفية بنسخته المتداولة اليوم هو لزم ما لم يلزم في ظل وجود القانون اللبناني 2015/44 وغيرها من إتفاقيات لتبادل المعلومات من أجل الإفصاح الضريبي (Common Reporting Standard -CRS، و Foreign Account Tax Compliance Act -FATCA)
- **العمل على توحيد أسعار الصرف لمعاملات الحساب الجاري المصرح به، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز النشاط الاقتصادي، وإستعادة المصداقية والجدوى الخارجية، وسيتم دعمه من خلال تطبيق ضوابط رسمية على رأس المال (قانون الكابيتال كنترول)**. تع دد أسعار الصرف جاء نتيجة أزمات إقتصادية ومالية ونقدية متتالية ومتعددة الجوانب وحل هذه الإزمات سوف يعيد الإنتظام إلى أسواق الصرف. أما هروب رؤوس الأموال جاء نتيجة فقدان الثقة بالنظام المالي، وإعادة النظام إلى علاقة المصارف بزبائنها والعمل الجدي على ترميم الثقة هي كافية لضبط الفلتان في حركة رأس المال. ألإصلاح يكون في التركيز على مسبباتها وليس على العوارض.

الحديث عن إعادة هيكلة القطاع المصرفي إستنادا إلى الكتب وعلماء المال لن يجدي نفعا. إعادة الحياة إلى القطاع المصرفي تأتي مواكبة لإستعادة النشاط الإقتصادي - إستهلاكا وإستثمارا - في لبنان، وهو المدخل الأساسي لتوفير الظروف لسلسلة من المحطات تبدأ مع الإنقاذ والإنعاش والتعافي وتمكين النمو الإقتصادي المستدام. وهناك أربع محطات أساسية لكل منها ظروفها ومتطلباتها:

1. **إنقاذ** الكيان المصرفي اللبناني. الإنقاذ يدفعنا بإتجاه تنظيم العلاقة بين المصارف وعملائها لتيسير أمور الناس والتي تتلخص بتمويل فاتورة الإستهلاك للأفراد والعائلات وفاتورة المصاريف التشغيلية للمؤسسات التجارية لتفادي الإختناق الإقتصادي. وهناك كم من الفوائد في التخفيف من الإعتماد على الأوراق النقدية في عملية تسديد هذه الفواتير. وهذا يتطلب مراجعة موضوعية ودقيقة لتعاميم مصرف لبنان التي يسرت وسهلت السحوبات الإستثنائية من الحسابات المصرفية سواء كانت مكونة باللعملة الأجنبية و/أو بالليرة اللبنانية. هذه التعاميم تشرع الإفراط في الإعتماد على الأوراق النقدية لأنها ولدت من رحم إنعدام الثقة في القطاع المصرفي. وهذا يجعلها من أحد العوائق الأساسية في إعادة الحياة إلى القطاع المصرفي. كل ماحققته هذه التعاميم هو تفريغ المصارف من الودائع والمودعين. من المبكر الحديث عن إعادة الهيكلة، التي تفرض اللجوء إلى الدمج والإستحواز، لأن متطلباتها لجهة إستقطاب وضخ رأسمال جديد صعبة المنال في ظل غياب الثقة.
2. **إنعاش** المؤسسات المصرفية. الإنعاش يتطلب ترميم الثقة وإعادة النشاط إلى المؤسسات المصرفية. يجب أن تكون المصداقية والشفافية وفتح خطوط التواصل بين المصارف وعملائها الركائز الأساسية لهذه المرحلة. لا يخفي على أحد بأن العديد من الإجراءات والضوابط التي أدخلتها وفرضتها المصارف في السنوات الإثنين الماضية سقطت فجأة على عملائها وأتت مخالفة للقوانين التي ترعى العلاقة بينها وبين زبائنها وأسقطت بقوة مصداقية المصارف بعد ترويجها لضرورة إعرف حقوقك وواجباتك! هذه المساعي ضرورية لتحضير الأرضية للعودة إلى أحكام التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم 154 - "إجراءات استثنائية لإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان" - والسهر على حسن الإمتثال لكل مواده. لم يكن عدم متابعة حسن إمتثال المصارف لأحكام هذا التعميم تقصيرا من لجنة الرقابة على المصارف، بل السبب الأساسي هو عدم توفر المناخ للإمتثال لأحكام هذا التعميم. الوضع الإقتصادي والمالي والنقدي في لبنان هو أشبه برمال متحركة تغرق فيها المصارف مع كل حركة. الإنقاذ والإنعاش هم أساسيتين في تأمين الجهوزية المصرفية لإعادة الهيكلة.
3. إعادة **العافية** للقطاع المصرفي. تعافي القطاع المصرفي يوفر المناخ للحديث عن الخلل والفشل بأداء بعض المؤسسات المصرفية والحديث عن كيفية المعالجة من دون تداعيات سلبية قد تزيد الأمور تعقيدا. سوف تكون إستعادة الثقة وتوفر رأس المال ضرورية لإنطلاق الحديث عن مصارف مفلسة ويجب تصفيتها، وأخرى بين هالكة ويجب إعادة هيكلتها ودعمها من جراء ضخ رأسمال جديد أو دمجها مع مصارف أخرى، ومن المؤكد أنه هناك مصارف متمكنة من خدمة الإقتصاد. إستقطاب رأسمال جديد يساعد في إعادة رسملة المصارف وتأمين جهوزيتها لمواكبة الإصلاح والنهضة الإقتصادية. متابعة إمتثال المصارف لأحكام التعميم 154 وأخذ الإجراءات اللازمة وفق أحكام هذا التعميم تصبح ضرورية في هذه المرحلة، مع مواكبة جدية لإستقطاب رأسمال جديد من الخارج والعمل، بما توفر، على إعادة رسملة المصرف المركزي.
4. **تطور** القطاع المصرفي والنمو الإقتصادي هم وجهان لعملة واحدة. تطور الخدمات المصرفية يجب أن يعكس طبيعة النشاط الإقتصادي في البلد. بعد سنتين على التدهور الإقتصادي الحاد أصبحنا اليوم على مصارف من دون خدمات مصرفية التي بأغلبها إنحصرت بالسحوبات الإستثنائية. إذا إنتقلنا وتقدمنا بنجاح في المراحل الثلاثة الأول - إنقاذ، إنعاش، وعافية – هذا يعني بأننا نجحنا بتأمين المناخ المطلوب للتطور المصرفي والنمو الإقتصادي ويجب ترك الأمور في هذه المرحلة على طبيعتها مع متابعة المراقبة والشفافية والموضوعية في التعرف على بالمشاكل ومقاربة الحلول.

الحديث عن إعادة هيكلة المصارف، المكون الأساسي في القطاع الخاص اللبناني، هو ضروري وأساسي لأنه لا إمكانية لوجود إقتصاد من دون قطاع مصرفي متمكن. إحالة مشروع إعادة هيكلة القطاع المصرفي إلى السلطة التنفيذية لإقراره والسلطة التشريعية لتوفير الإطار الدستوري له هو كلام باطل أريد به الحق. رغم

كل القوانين السارية المفعول توقفت المصارف عن إلتزاماتها إتجاه المودعين وقابلت كل طلبات مودعيها المشروعة بالرفض المطلق، بسبب الأداء الغير مسؤول للسلطة السياسية الحاكمة. العلاقة التعاقدية هي بين المودع والمصرف وليس بينة وبين الدولة أو بينه وبين مصرف لبنان. لهذا السبب من الخطأ اللجوء إلى القوانين لترميم وإستعادة الثقة بالمصارف. إضافة إلى ذلك، شرط أساسي في هذا المسار الدقيق والأساسي هو الفصل بين المصرف (المؤسسة) والمصرفي (الشخص: مساهم، عضو مجلس إدارة، ...) والمطلوب في كل المراحل الرامية إلى الإنقاذ والإنعاش والعافية والتطورهو حماية القطاع المصرفي وليس مصرف معين أو مصرفي. قد يكون اللجوء إلى مساءلة المصرفيين ومحاسبتهم خطوة ضرورية في مسار ترميم الثقة.

الحديث عن إعادة هيكلة المصارف بالتركيز على حجم الخسائر و/أو الفجوة وكيفية توزيعها يسقط أهم المراحل في إستعادة العافية للقطاع المصرفي وهي ترميم الثقة، المرحلة التي تعتمد بالجزء الأكبر منها على حسن التواصل بين المصارف وعملائها وليس على توفر رأس المال الداعم. "حجم الخسائر و/أو الفجوة ليس بثابت، يتغير مع المتغيرات التي تواكب عملية الإنقاذ والإنعاش والعافية. ويجب أن يكون توزيع الخسائر على سنوات إستحقاقها التي تمتد إلى سنة ال 2037.

أخيرا، الحديث عن إعادة هيكلة المصارف ووصله عضويا بقانون الكابيتال كنترول والتدقيق الجنائي وتوحيد سعر الصرف هو مسار يضع العربة قبل الحصان ولن يوصلنا إلى مانحن بحاجة له لإستعادة الحياة الإقتصادية بحدها الأدنى. قانون الكابيتال كنترول الذي كان ضرورة في نهاية ال 2019 لم يعد يخدم الأهمية ذاتها سنتين بعد أن نزف الإقتصاد الدماء في عروقه، وأفرغت الحسابات المصرفية من السيولة لمصلحة الخزنات الحديدية في المنازل. يجب إستبدال "كنترول" بإنتاج قواعد إشتباك، بين المصرف والمودع، مستحدثة تعكس طبيعة المرحلة وضروراتها. وفي المقلب الآخر، التدقيق الجنائي شأن السلطات النقدية والمالية وسلوكياتها ويجب فصلها عن القطاع المصرفي وممارساته. العمليات المصرفية موثقة ومدعومة بمستندات وتخضع لمراحل عديدة ومحطات متعددة من الرقابة الداخلية والخارجية. وسنويا تلجأ المصارف إلى إنتاج ميزانية لدراستها وتقييم الأداء وإنتاج موازنة. وأخيرا، أحادية سعر الصرف سقطت بسبب سياسة دعم لسعر صرف غير منطقي (1507 ليرة للدولار الواحد)، ووضع ضوابط غير منطقية على حرية التبادل في سوق القطع، وتشريع عدة أسعار للصرف من قبل السلطة النقدية كان ضروري للتخفيف من حدة الأزمة الإقتصادية على أصحاب الدخل المحدود. وهذا يؤكد بأنه تعدد سعر الصرف لم يكن نتيجة أداء المصارف، وتوحيد سعر الصرف أو تحريره لن يبدأ عندها ايضا.

دراسة مالية : لماذا افلس لبنان ؟ القصة من بداية النهب المنظم الى معالجة التصحيح المالي – د. حارث سليمان - نشر ايضاً في جريدة نداء الوطن في 2022/4/11

الرأسمالية قد تكون ظالمة لكنها لا تفلس بشكل شامل

حقيقة الأمر هي أن الإفلاس ليس حتمياً في أي نظام رأسمالي أو رأسمالي متوحش أو ريعي أو رأسمالي حاضن. وهناك أمثلة كثيرة حول العالم. إذا لماذا أفلس لبنان؟

يجب التشديد على أن ما من رأسمالية متوحشة أفلست في العالم، صحيح أنها تضرب بالعدالة الاجتماعية عرض الحائط، وتنتج فروقات طبقية كبيرة... لكن رغم ذلك، فإن نظاماً كهذا لا يفلس.

لذا نكرّر السؤال: ما سبب إفلاس لبنان؟

نظام ليبرالية - الخوة أو السلطة - الغنيمة

جاءنا بعض المصرفيين التافهين ليقولوا لنا إن الإفلاس حصل بسبب سلسلة الرتب والرواتب، متجاهلين أن السلسلة زادت العجز المالي في الخزينة وليس في القطاع المصرفي...

أما جوهر كارثتنا وحقيقتها فهو أن لدينا نظاماً ليبرالياً موصولاً بنظام ميليشياوي يرعى مافيات تفرض خوات.

4 أمثلة في الصحة والمياه والكهرباء والاتصالات

لدينا في السلطة مرجعيات طائفية أمنية وميليشياوية تفرض على الاقتصاد الحقيقي خوات مقابل الحماية. هذا هو النموذج الذي اعتمد في لبنان منذ العام 1992. لنأخذ بعض الأمثلة:

1 - مستشفيات عامة مستباحة وخاسرة

خطط آنذاك الرئيس الراحل رفيق الحريري ونفّذ قيام مستشفيات حكومية، حيث دفع تمويل بنائها وتجهيزها من الدولة وأعطاها لمجلس إدارة لتسييرها أو إدارتها وفقاً لمنطق المستشفى التجاري لتحقيق ربح ما، على أن يكون الربح ضئيلاً نسبة لما يحققه المستشفى الخاص.

والنتيجة: إن المستشفيات الحكومية كلها خاسرة، ونشهد إضرابات للعاملين فيها من أجل أن تدفع الدولة أجورهم. هل من مستشفى في لبنان يخسر غير المستشفى الحكومي؟ أما السبب فيعود إلى استباحته من فارضي الخوات من السياسيين سواء بالحشو الوظيفي و/أو الاستشفاء المجاني للمحاسيب وأساليب سلب ونهب أخرى، متناسين أنه كان يفترض بالمستشفى أن يتمتع باستقلال مالي وإداري يخوّله الربح أو عدم الخسارة.

2 - مصالح مياه بسرقات تضرب أطنابها

مثال آخر في مصالح المياه التي جهّزتها الدولة وطوّرت مصادر المياه والينابيع بقروض دولية وعربية، ومدّت الشبكات، ووضعت العدّادات وأوصلت المياه إلى البيوت. أوكلت الدولة لمصالح المياه أعمال الصيانة والجباية. ومع ذلك، كانت الخسارة أيضاً حليفة مصالح المياه بفعل الخوات والسرقة التي تضرب أطنابها.

3 - قطاع خليوي رابح حتى وصل إليه باسيل والصحناوي

مثال ثالث في قطاع الخليوي الذي أنشئ بصفقة مع مسؤولين سوريين كانوا الملاك الحقيقيين للقطاع متسترين بأسماء لبنانية هي عبارة عن واجهات فقط، علماً أن التمويل الأول للتأسيس تأمّن من جيوب المشتركين الذين دفعوا آنذاك 500 دولار عن كل خط. عندما أتى الرئيس السابق للجمهورية إميل لحود زعم استرداد القطاع إلى كنف الدولة، كان ذلك بدافع من الملاك الحقيقيين (مثل حكمت الشهابي وابراهيم صافي وعبد الحليم خدام وبشار الأسد...) الراغبين باسترداد قيمة ملكيتهم للأسهم. أمّم لحود القطاع وأجبر الدولة على دفع تعويضات.

كان القطاع يوفّر للخزينة سنوياً ملياراً ونصف مليار دولار عندما كان يديره عبد المنعم يوسف الذي تعرّض لهجمة عليه بطرق مختلفة أبرزها الدعاوى القضائية. هجمة من طالبي الخوات من مختلف الجهات السياسية والأمنية والإعلامية. رفعوا ضده 90 دعوى قضائية لم تثبت إدانته في أي واحدة منها... إلى أن استلم القطاع الوزير جبران باسيل.

كان العقد قائماً على أن الشركة المعنية تتقاضى أجرة أو بدلاً مقطوعاً لتسيير القطاع وعلى عاتقها نفقات الموظفين والصيانة. على أن تبقى مسؤولية تطوير الشبكات على عاتق الدولة. فإذا بجبران باسيل (مع انطوان الصحناوي) يغيّران كل فلسفة العقد، فأصبحت الشركة تتقاضى بدلاً عن كلّ خط، وبالتالي باتت مصلحتها زيادة عدد الخطوط. وحوّلا كلفة الموظفين إلى عاتق الدولة بعد أن قفز عددهم في الشركتين من نحو 1000 إلى أكثر من 2000. وذلك مع بقاء كلفة التطوير على الدولة. ما يعني أن ما جبته الشركتان من جيوب الناس كان مقابل لا شيء.

تدنّت جودة الاتصالات، فأصبح لدى الشركتين مصلحة محصورة بزيادة عدد الخطوط عشوائياً لأن العائد للدولة وليس لها. ولم يعد هناك حاجة لشركة ثالثة، علماً أنه كان يمكن أن تباع بثمن مالي عالٍ للدولة، لو طرحت في مزاد... ونحن اليوم أمام قطاع خاسر بعدما بدأت الايرادات تتراجع بقوة منذ ما قبل هبوط سعر صرف الليرة.

4 - الكهرباء مع جهات سياسية تابعة للممانعة منذ 1985

في الكهرباء مافيات أيضاً. الأولى هي مافيا الفيول الموجودة منذ 1992. مثل شركة البساتنة القائمة إلى اليوم وهي بالشراكة مع جهات سورية نافذة، والكهرباء هي القطاع الوحيد الممسوك منذ 1985 من جهة سياسية واحدة تابعة للممانعة... من ايلي حبيقة إلى أيوب حميد وعبد الحميد بيضون وسليمان الطرابلسي... وصولاً إلى الطاشناق ووزراء العونيين. مجموع سلف الخزينة للكهرباء منذ 1992 تصل إلى 47 مليار دولار، والقيمة تصعد إلى 53 ملياراً مع الفوائد. مجموع الخسائر والأرباح الفائتة أو الضائعة في وزارة الطاقة تصل إلى 100 مليار دولار، وهذا يشمل الهدر في الكهرباء ومشاريع السدود الفاشلة ومشاريع المياه المبتذلة وتجارة البنزين والفيول التي يدفع اللبنانيون كلفة نقله 10 أضعاف الكلفة المقبولة تجارياً عالمياً.

فضيحة الفضائح أن في هذه الوزارة اشتراكية دولة المحاسيب، تعيش بشكل غريب مع ليبرالية اقتصاد السوق؛ اشتراكية في الكهرباء، وليبرالية وخصخصة في قطاع المحروقات قامت له شركات أيام الرئيس الراحل الياس الهراوي بملكيات لجنبلاط وبري وحبيقة وقانصوه ويمين وفرنجية...

حصل ما لم يكن في الحسبان في 2011: الأزمة السورية

بعد هذه الأمثلة، نعود إلى البحث عن سبب الإفلاس. كان يمكن لهذا النمط من النظام أن يستمر: اقتصاد حقيقي ينتج فائضاً ربحياً معقولاً تقتطع منه خوات للمنظومة المافيوية. حصل ما لم يكن في الحسبان مع اندلاع الأزمة السورية في 2011، ففقد لبنان وظيفته الاقتصادية. فقد أدوار مستشفى العرب ومرفأ العرب ومطار العرب وجامعة العرب وملهى العرب ومنتجع العرب... وبدأ يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات الذي كان منذ 1943 إلى 2011 إما فائضاً وإما متوازناً. ذلك الفائض كون خميرة معتبرة في المصارف بودائع هائلة وصلت إلى 142 مليار دولار نهاية سنة 2013.

تراكم عجز ميزان المدفوعات بقوة في 2011 و2012 و2013، فأدرك السياسيون ورؤساء الأحزاب والميليشيات والوزراء وأصحاب المصارف وإداراتها وحاملو أسهمها وكبار المودعين وحاكم مصرف لبنان... أدرك كل هؤلاء أن انهياراً مقبلاً لا محالة قد يحدث...

كان أمامهم 3 خيارات.. واختاروا التربح من الانهيار

كان أمامهم 3 خيارات متاحة. الأول، فرض كابيتال كونترول في أول العام 2014 إذ كان لدينا أكثر من 70 مليار دولار كاحتياط في مصرف لبنان، وفجوة تتراوح بين 20 و30 ملياراً فقط يمكن سدّها بطرق مختلفة مثل الخصخصة وبيع بعض المرافق وتحسين إدارة الأملاك العامة...

الخيار الثاني كان القيام بإجراءات إصلاحية اقتصادية مثل ترشيق القطاع العام وتحويل المؤسسات العامة من خاسرة إلى رابحة وإصلاح قطاع الكهرباء بمساعدة سيمنز أو الصندوق الكويتي، وتحويل قطاع النفايات إلى قطاع رابح وغيرها من الحلول والإصلاحات.

الخيار الثالث هو الاستثمار في الانهيار أو محاولة التربح من الانهيار. هذا هو الخيار الذي اتخذته هذه المنظومة بكل أطرافها كلٌ حسب مصلحته بمساعدة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أمين صندوق المنظومة.

بداية نشأة اللولار وحرب الفوائد وهروب الأموال

كانت الودائع الحقيقية تتراجع، فرفعوا الفوائد لترتفع الودائع قيدياً، فنشأ ما بات يعرف اليوم باللولار، خاصة بعد إنشاء نظام مقاصة لبنانية محلية للدولار الأميركي.

مع عجز ميزان المدفوعات، كانت الدولارات الحقيقية تتناقص بينما الودائع الإجمالية القيدية ترتفع مع الفوائد ما زاد من حجم اللولارات أو الدولارات الوهمية. ودخل النظام المصرفي في مزايدات على الفوائد من 7 إلى 10 إلى 15 إلى 18%، فتضخمت أرباح المصارف، وحصل توسع في توزيع الأنصبة على المساهمين والبونصات على كبار المصرفيين التنفيذيين. ذلك التوزيع كان من أصل دولارات متناقصة في مكان آخر، وتقدّر التوزيعات بنحو 32 مليار دولار. في منتصف 2018 بعد أزمة سعد الحريري في السعودية، أدركوا أن اللعبة شارفت على الانتهاء، فبدأ إخراج الرساميل من لبنان لا سيما من المحظيين أصحاب المعلومات المسرّبة من الداخل أي المطلعين على المعلومات قبل غيرهم. ويشمل ذلك أيضاً السياسيين ورؤساء الأحزاب الطائفية ووزراء وكبار الموظفين والمصرفيين وكبار المودعين بالإضافة إلى حاكم مصرف لبنان. لو طبق الكابيتال كونترول في بداية 2018 لأمكن الاحتفاظ بأكثر من 34 مليار دولار كانت لتشكل مدماكاً في مسيرة وقف الانهيار أو إبطائه.

واستمر خروج الأموال في 2019 وهو ممّا تبقى من دولارات فعلية. وهناك تقديرات تشير إلى هروب أو تهريب ودائع ورساميل بنحو 42 مليار دولار.

توسع مفرط للمصارف في الخارج في ظل عجز ميزان المدفوعات اللبناني

على خط آخر وتوازياً قامت المصارف بتوسعات خارجية واسعة النطاق بين 2011 و2019. وتمت زيادة مكاتب التمثيل والفروع الخارجية والمصارف الشقيقة أو التابعة. ففي مطلع سنة 2014 كان هناك 17 مصرفاً لبنانياً تمثل ما يقارب 86% من حجم القطاع في لبنان لديها وجود في 31 بلداً تغطي أسواقاً عربية هامة كسوريا والأردن والعراق ومصر والسودان والجزائر والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان، كما تغطي أسواقاً إقليمية ذات وزن اقتصادي مهم كتركيا. إضافة إلى الانتشار المصرفي اللبناني في القارة الاوروبية بدءاً بسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا واللوكسمبورغ وموناكو، مروراً برومانيا وبيلاروسيا وأرمينيا وصولاً إلى بلجيكا وقبرص. كما توسّعت المصارف اللبنانية باتجاه القارة الأميركية (كندا) وكذلك أفريقيا (شاطئ العاج، نيجيريا، الكونغو والسنغال) وأخيراً أستراليا. وامتدت شبكة المصارف اللبنانية في الدول المشار إليها إلى العديد من المدن الرئيسية، وباتت مصارفها التابعة أو الشريكة أو الشقيقة البالغ عددها 39 مصرفاً تمتلك عدداً من الفروع تخطى 270 فرعاً كما في أيار 2014، ما يمثل 25% من فروع لبنان. أما حجم نشاط المصارف اللبنانية العاملة في الخارج، فيشكل 17% من إجمالي الميزانيات المجمعة للمصارف العاملة في الأسواق الخارجية.

وكانت هذه طريقة أخرى لسرقة ودائع العملاء. فقد عملوا على جذب المودعين وإغرائهم بالفوائد المرتفعة، وفي الموازاة يتوسّعون في الخارج باستخدام هذه الأموال. وحصل ذلك في ظل عجز متفاقم سنة بعد سنة لميزان المدفوعات. كما أن بعض الأموال التي هربت ظهرت في أرصدة المصارف لدى البنوك المراسلة الخارجية التي ارتفعت بنحو 6 مليارات دولار. والأنكى أن بعض مساهمي المصارف اقترضوا من

مصارفهم برهن الأسهم التي يحملونها، أخرجوا الأموال من لبنان ثم سدّدوا القروض على سعر 1500 للدولار بعد انفجار الكارثة.

أموال للدعم والتهريب واستنزاف احتياط مصرف لبنان

لم تكتف المنظومة بهذا القدر من الاستثمار بالكارثة بل لجأت إلى التربح من أموال الدعم عبر التهريب ومدّ النظام السوري بكل احتياجاته خرقاً لقانون قيصر، فاستنزفت خلال عهد حكومة حسان دياب أكثر من 17 مليار دولار ليبقى في احتياط مصرف لبنان أكثر من 11 ملياراً قد لا تكفي متطلبات الاستيراد لأشهر قليلة قادمة، في حين تمّ ايهام اللبنانيين أن موجودات القطاع المصرفي لديهم قبيل تشرين 2019 تصل إلى 188 مليار دولار استفاقوا ليجدوها هباء منثوراً.

القضاء الأميركي مرجع للحل في لبنان

في قضية مادوف وهي أشهر قضية «بانزي سكيم» قبل كارثة لبنان أصدرت المحكمة الفيدرالية الأميركية حكماً فيدرالياً مبرماً «يقضي بأن الأرباح التي وزعها مادوف على عملائه لم تكن أرباحاً حقيقية، بل كانت أموالاً مقتطعة من ودائع جديدة تدفع كأرباح مزعومة لودائع قديمة». المفهوم هذا يمكن أن يطبق على مجموع الدولارات القيدية التي سجلت كفوائد على الودائع في لبنان، وهي قيود ودولارات وهمية غير موجودة تماماً كأرباح مادوف التي وزّعها، والتي حكمت المحكمة الاميركية الفيدرالية باستردادها.

ما الحل الآن؟ فصل الدولار الحقيقي عن الوهمي!

كل دولار قيدي (لولار) سعره 3900 ليرة. ونبدأ في الجرد بين حقيقي وغير حقيقي من آخر 2013، على أن الدولارات الحقيقية هي الرصيد كما في تلك السنة. نفصل عن الأرصدة كل الدولارات التي سجلت كفوائد. فينقسم الحساب إلى اثنين: الدولار الحقيقي واللولار. الحقيقي يستردّ كما هو، والباقي يدفع على سعر 3900 ليرة للدولار. نجري التقييم اللازم بين من لديه دولارات ومن لديه لولارات ومن لديه الاثنان معاً، وستظهر حتماً حسابات سلبية خصوصاً حسابات من سبق وأخرج دولاراته من لبنان، وعليه ردّها لأنها دين عليه لغيره.

استرداد 32 مليار دولار

نتيجة هذا القرار البسيط سنسترد ما لا يقل عن 32 مليار دولار، تشطب ثلاث مرات؛ واحدة من عجز الخزينة لدى مصرف لبنان، وثانية من الفجوة في مصرف لبنان وديونه لدى القطاع المصرفي، وثالثة تخفض البنوك مطلوباتها من مودعيها بالرقم نفسه. في هذه الحالة، المودع ليس مظلوماً لأن أصل وديعته معترف به بالكامل، والباقي من الفوائد يرد له على سعر 3900 ليرة لكل دولار أو لولار.

رسملة المصارف والتصرف ببعض أصول الدولة

الباقي من الفجوة، يجري سداده بعدة طرق أبرزها ضخ رساميل جديدة في المصارف، عبر إعادة رسملة تصل إلى نصف قيمة أسهمها بنحو 11 مليار دولار. ويبقى 28 مليار دولار يمكن معالجتها بعدة طرق مثل التصرف ببعض الأصول العامة (الكازينو وانترا والميدل ايست) بالإضافة إلى طرح رخصة خليوي ثالثة، وتأجير مرافق عامة معينة وتفعيل استثمار الأملاك البحرية.. نحن لا نتحدث عن خصخصة شاملة، بل عن مرافق لم تعد الدولة قادرة على إدارتها، يضاف إلى ذلك الحل الجذري المطلوب لقطاع الكهرباء وإنشاء قطاع نقل عام أو مشترك لتخفيف تسرب المليارات لمافيات المحروقات من جيوب الناس وميزان المدفوعات.

ولعل كل هذه الإجراءات مع ما يرافقها من إعادة نظر في حجم القطاع العام والوصول إلى حكومة إلكترونية، وضبط معابر التهريب الجمركية في المرفأ والمطار واسترجاع قطاع النفط إلى الدولة وإنشاء مصفاة تكرير واستعادة دور لبنان كمصب للنفط العراقي، كل هذا يمكن أن يكون قاعدة لاستعادة العافية إلى وطن منهوب من حاكميه وموسريه.

نافذة على فكر كمال جنبلاط

آراء ومواقف

- **النظام السياسي اللبناني والدفاع عن البلاد**

"في رأينا، وفي رأي العارفين بحقيقة النظام اللبناني فان النظام السياسي القائم على الطائفية السياسية ، لن يتيح للجيش اللبناني فرصة الدفاع عن لبنان حتى لو تم تسليحه الضروري بالعدد والعدة ، وسيبقى السلاح

دون استخدام . لان هذا النظام القائم المرتكز الى الطائفية السياسية ، او الى حماية سيطرة طائفة معينة على سائر الطوائف ، وفريق على فريق ، لن يتخذ بشأن الاحداث سوى موقف اللاموقف.

هذه النظرة للتكوين السياسي اللبناني ، هذه النظرة الطائفية لنظامه ، وحتى لرسالته ، تعود في جذورها التاريخية ، الى نمو فكرة الوطن القومي الطائفي . ولا عجب ان نشهد تدهوراً مستمراً في مستوى الحكم ، وفي فعالية المؤسسات الدستورية ، ومن بينها المجلس النيابي ، وان يقوم صراع حول المسؤوليات والصلاحيات بيت السلطات الممثلة لهذا الاتجاه اللبناني او ذاك ، وان ينتقل نضال الديموقراطية والافكار الى الاندية والى الشارع ، وان يبقى لبنان منقسماً على ذاته ، لا تشمله ، او تجرفه الى التوحد ، موجة القومية ، ولا يعطي لوجوده وكيانه السياسي اي معنى يلتزم بالقيم الاجتماعية التي يتحدد من خلالها وبها اتجاه التعبئة القومية ووجهة المصير. "

(المرجع: البيان الرئاسي للمعلم كمال جنبلاط بتاريخ 1973/11/25)

- **العرب والوحدة**

"لا مناص من تكرار التأكيد وترداده ابداً، ان الرد الايجابي الكامل والشافي على المحنة التي واجهتنا منذ قيام اسرائيل ، وخاصة بعد النكبة الاخيرة ، هو في قيام وحدة عربية بشكل فدرالي ، لا مركزي ، بين اجزاء واسعة من الوطن العربي ، والوصل بين الذي فصلته ومزقته، في كياننا الايدي المستعمرة والمنتدبة، منذ ان وضعت سلطتها على هذه الاقسام المنتزعة من الامبراطورية العثمانية .

الوحدة ، ثم الوحدة ، ودائماً وابداً الوحدة هي نزعة العرب الاصيلة في جميع ديارهم بشرط ان تتحقق ضمن المستلزمات الديموقراطية والعقلانية العلمانية والعلمية الحديثة ، والاطارات اللامركزية الواسعة.

وتجدر كذلك التوصية التي نكررها سنة بعد سنة ، لأجل قيام الوحدة الاقتصادية بين دول العالم العربي ، او على الاقل ، السوق العربية المشتركة ، وانشاء شبكة من المواصلات البرية الحديثة الواسعة ذات الطابع العربي والدولي للربط والتوثيق بين اجزاء العالم العربي ، ولان الطريق في العصر القائم اضحت بحد ذاتها وسيلة للتقريب والازدهار."

(المرجع: من البيان الرئاسي للمعلم كمال جنبلاط في 1969/11/16)

- **من اقواله :**
- **قاعدة الحكم السليم في لبنان**

"ان قاعدة الحكم السليم في لبنان وصراطه المستقيم الكفيل ببقائه وسيطرته واستمراره ، هي في الارتكاز الدائم والمباشر الى الحركات والتيارات الشعبية التحررية والتقدمية ، وعدم الالتفات الى الفئات التي تحاول عبثاً تأخير مجرى الزمان وجر التاريخ وصيرورته الى الوراء ، فلا ينجذب وراءها تاريخ ولا ينصاع

لأخطائها وتضليلها الا ارادة بعض العناصر القليلة الموتورة والمضللة بدعايات الصحف والسينما والتلفزيون التي يموّل معظمها الاجانب ، وبواسطة ترويج الشائعات على يد المخابرات والمؤسسات الاجنبية . وكمّ كنا نقول ونردد ان بعض الصحف ومصادر الاعلان هي آفة اجتماعية وسياسية خطيرة ، ومصدر وباء نفسي مسموم في حياة هذه الامة ... وكم حاولنا بدون جدوى حتى الساعة – اقناع كبار المسؤولين بضرورة تبني الانظمة التي ارتأيناها والتي تضمن على الاقل سلامة الخبر وسلامة النقل وسلامة النشر والتوجيه . ويجب ان نوضح لسلامة الحقيقة ، ان الذهنية التي كانت تسيطر على بعض الحكومات كانت دائماً احدى العقبات في وجه اقرار هذه المشاريع الاصلاحية التي تقدمنا بها."

(المرجع: من خطاب لكمال جنبلاط في صيدا بذكرى الاستقلال في 1966/11/26، ورد في كتابه "لبنان وطن نفديه لا ملجأ نرتضيه " ص. 188)

- **مفهوم التطور والتبدلات الجذرية المرتقبة**

"في الواقع ان كلمة التطور ، مفهوم التطور ، اضحت لوناً من الاعتقادات العصرية ، كما يلاحظ ذلك بعض العلماء الذين يرون في التطور وجه من الانجذاب السحري . فالتبدلات الجذرية المرتقبة ، في سياق مفهوم التطور ، في حقل الاجتماع البشري ، وفي تكوين الذهنية العامة والثقافة ، قد لا نتمكن من قياسها بمعايير الخير والشر التي تعودناها في حضاراتنا الحالية ، وقد لا تتوافق معظم تياراتها واتجاهاتها واشكالها مع الاتجاه الصواب المقصود للتطور في المرحلة القادمة المتوقعة .. لانه يجب ان لا ننسى ابدا، ان الحياة هي ايضاً مثلنا تحب التجربة وتهوى الاختبار ولا تنطلق وفق تعبير تيلار دي شاردان، في مسار واحد ، في اتجاه واحد ، والى هدف واحد ، منذ البداية ، بل ان التطور الذي هو حركة تظهر الحياة ومجلاها الدنيا بيننا وفينا ، يزحف ويتقدم في عدة تفرعات من الاصل الجذر ، ولن يكتب النجاح والبقاء والديمومة لجميع هذه التفرعات ، فينقرض بعضها وسيتابع مسار واحد من هذه التفرعات طريقه الى اكتمال مقصده وتحقيق مكانته. فعلينا ، اذا ان لا ننجرف في قبول كل شكل من اشكال وتصورات هذا التطور ، او هذا التقدم بدون تمييز وتمحيص وتعقل. ويجب ان نجري دائماً هذا التمحيص وهذا التمييز في ضوء مصلحة الانسان بحقيقته وطبيعته البسيكوفيزيائية البيولوجية. "

(المرجع: من البيان الرئاسي للمعلم كمال جنبلاط في 1970/11/22)

مطالب ومشاريع اصلاحية

مواصفات الر ئيس المقبل للجمهورية

"ان الحزب التقدمي الاشتراكي يرى، على ضوء الاوضاع الداخلية والاحداث العربية والدولية ، ان رئيس الجمهورية المقبل للبنان مدعو الى الالتزام بالمبادئ التالية :

1- ان يعيد الى البلاد المناخ الديموقراطي السليم وحكم القانون والشرعية .
2- ان يعترف بالظروف الجديدة التي نشأت والتي لا يمكن انكارها او اغفالها.
3- ان يطور النظام السياسي بغية اشراك القوى الجديدة فيه
4- ان يعلن سياسة اقتصادية واجتماعية تضع في رأس مشاغلها واهتماماتها مصالح العمال والطلاب والمزارعين والفئات الوسطى والدنيا من الشعب اللبناني لا مصالح الفئة الحاكمة المستغلة كما هي الحال في هذا العهد.
5- ان يسهم في توسيع رقعة الحريات العامة بتمكين جميع القوى السياسية من ممارسة نشاطاتها الفكرية بحرية تامة .
6- ان يبادر الى وضع وتنفيذ خطة ترمي الى اعداد الشعب وتعبئته للقيام بواجب الدفاع عن البلاد والاشتراك بمعركة المصير العربي ، والدفاع عن الحق الفلسطيني .
7- ان ينتهج سياسة عربية تتعاون مع الانظمة العربية في محاولة جدية لاستعادة ثقة تكاد تكون مفقودة الآن .
8- ان يتحرر من ضغوط الدول الاستعمارية التي لا تريد لبنان الا مشروعاً بين مشاريعها الاقتصادية الرابحة ، ومنطقة نفوذ لها خارج حدودها.

ان اهمية المرحلة المقبلة في تاريخ بلادنا توجب على كل من ينوي خوض معركة الرئاسة المقبلة ان يتبنى برنامجاً واضحاً ومحدداً لها ، بطرحه في حوار مفتوح مع جماهير الشعب بغية اطلاعها واشراكها في مناقشته. ونحن لا يمكننا في النهاية تأييد اي مرشح الا اذا اعلن صراحة التزامه بالمبادئ المذكورة اعلاه، وبعد ان تتولد لدى الحزب قناعة كافية بأن هذا المرشح له من ماضيه ونضاله ما يؤهله لتنفيذ هذه المبادئ."

(المرجع: بيان صادر عن قيادة الحزب على اثر جلسة عقدتها بتاريخ 1970/6/4 ، ووردت في كتاب "البيانات الرئاسية : كلمات للتاريخ " ص. 250)

- **علوم وتكنولوجيا: سباق عالمي لتوفير خدمات الانترنت عبر الاقمار الاصطناعية – جريدة الشرق الاوسط في 2022/4/9**

يتوقع أن تؤدي خدمة الإنترنت بواسطة الأقمار الاصطناعية التي باتت واقعاً تجارياً إلى اشتداد المنافسة، إذ تُنشر آلأف الأقمار في المدار المنخفض للأرض بما يوفر نطاقاً عريضاً في كل أنحاء العالم يُغني عن عبء البنية التحتية الأرضية.

وحققت شركة "#أمازون" تقدما كبيراً في طريقها إلى نشر كوكبتها "كويبر" الرامية إلى توفير خدمة الإنترنت السريع، إذ عهدت إلى ثلاث شركات للصناعات الفضائية مهمة إطلاق هذه الأقمار ضمن المشروع البالغة موازنته أكثر من عشرة مليارات دولار.

وتسعى شركة التجارة الإلكترونية الأميركية العملاقة من خلال هذا المشروع إلى تنويع أنشطتها المربحة في مجال الخدمات المعلوماتية وإلى "توفير خدمة الإنترنت بتقنية النطاق العريض سريعة لمجموعة واسعة من الزبائن" من بينهم أولئك "الذين يعملون في أماكن لا يتوافر فيها اتصال إنترنت يعوّل عليه."

واعتبر الرئيس التنفيذي لشركة "أريانسبايس" ستيفان إسرائيل أن "الحلول القائمة على الأقمار الاصطناعية مكمّل لا غنى عنه للألياف". ولاحظ أن ثمة "حالات تكون فيها تكلفة الألياف باهظة جداً مقارنة بالخدمة القائمة على الأقمار الاصطناعية، خصوصاً عند الحاجة إلى توفير الخدمة لسكان منطقة نائية."

وإضافة إلى الأقمار الاصطناعية نفسها ، تخطط أمازون "لأجهزة عملاء صغيرة ميسورة التكلفة"، استمراراً لما بداته مع مكبرات الصوت الذكية "إيكو" وأجهزة "كيندل" للقراءة الإلكترونية.

هل ستكون قوة "أمازون" الضاربة قادرة على إثبات وجودها وإحداث فرق في قطاع أصبحت فيه المنافسة شرسة؟

فالإنترنت عبر الأقمار الاصطناعية موجود أصلاً، كما هي الحال مع HughesNet و ViaSatفي الولايات المتحدة، بينما في أوروبا تستخدم الشركة الفرعية Orange Nordnet قوة القمر الاصطناعيEutelsat Konnect ، من بين تقنيات أخرى، لتوفير النطاق العريض لعملائها. تبدأ أسعار المستهلك بأقل من 60 يورو أو 70 دولاراً شهرياً، من دون احتساب الجهاز الطرفي والهوائي، وتزداد بحسب النطاق الترددي المطلوب.

وتمر هذه الخدمات عبر اقمار موجودة في مدار ثابت بالنسبة إلى الأرض، على ارتفاع يزيد عن 35 ألف كيلومتر، ومع أنها يحتمل أن توفر سرعات أعلى بثلاث إلى خمس مرات من سرعات خط المشترك الرقمي غير المتماثل(ADSL) ، إلا أن وجودها على هذه المسافة يعني أنها لا تستطيع الوصول إلى أداء الألياف، ويشكل التأخير بين الطلب وتنفيذ الأمر عائقاً لها. لهذا السبب، لا توصي شركة HughesNet هواة الألعاب الإلكترونية بمنتجاتها.

أما الأقمار الاصطناعية التي ستنشرها "أمازون" مستقبلاً فستكون كتلك التي تنشرها حالياً شركة "ستارلينك" التابعة لـ"#سبايس إكس"، في مدار أرضي منخفض، LEOبالإنكليزية، اي على علو نحو 600 كيلومتر.

ولاحظ ستيفان إسرائيل أن "ما يميز وجود الأقمار في المدار الأرضي المنخفض هو أنه يقلل من فترة الكمون. ويتيح تقليل فترة الكمون زيادة الاستخدامات إلى أقصى حد."
في المقابل، فإن وجود الأقمار قريباً من الأرض يجعل من الضروري إرسال الكثير من الأقمار إلى المدار، ومن هنا سيبلغ عدد نلك التابعة لـ"أمازون" أكثر من 3200، في مقابل آلاف لـ"ستارلينك"، من بينها 1500 تعمل حالياً.

وأطلقت شركة OneWeb البريطانية 428 من أصل 648 قمراً في كوكبتها، وأيضاً في مدار منخفض، وتعتزم البدء بتشغيل شبكة الإنترنت العالمية التابعة لها في نهاية 2022.

أما الصين، فتخطط لنشر 13 ألف قمر اصطناعي على الأقل من طراز "غوانغ"، فيما دخلت أوروبا اللعبة باتفاق في شباط الماضي لتطوير مجموعتها الخاصة من أقمار الاتصالات.

وبغض النظر عن المسائل المتعلقة بالسيادة، يواكب هذا الإقبال الكبير على توفير الإنترنت بواسطة الأقمار الاصطناعية زيادة كبيرة في الحاجات سجلت في الآونة الأخيرة.

واعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة في نهاية آذارالماضي أن "الاتصال بالإنترنت الذي كان يُعتبر من الكماليات، أصبح أمراً بالغ الأهمية لكثير من الناس خلال جائحة كوفيد-19، إذ اضطر الناس إلى البقاء في منازلهم وانتقلت أنشطة وأعمال كثيرة إلى الإنترنت."

ورأى مسؤول تنفيذي في قطاع الأعمال قابلته وكالة فرانس برس هذا الأسبوع في كولورادو سبرينغز (الولايات المتحدة)، على هامش أكبر معرض تجاري لتقنيات الفضاء، أن "حاجات النطاق الترددي زادت في كل أنحاء العالم"، متوقعاً ألا "يكفي عدد الأقمار الاصطناعية لتلبية الطلب."

مخاطر
لكن هذا الخبير في تسويق النطاق الترددي الذي طلب عدم ذكر اسمه، اشار أيضاً إلى أن الأقمار التي تدور في مدار منخفض هي أكثر عرضة للخطر من المركبات الثابتة بالنسبة إلى الأرض، وهو ما أظهره أخيراً تسبُب عاصفة جيومغناطيسية بتفكك نحو 40 قمراً اصطناعيا من كوكبة "ستارلينك" عند عودتها إلى الغلاف الجوي للأرض.

- **صحة وغذاء :علامات ضعف المناعة وسبل تقويتها – جريدة الجمهورية في 2022/4/9**

إنّ آلية الدفاع الوحيدة للجسم هو جهاز المناعة الذي يظلّ دائماً في حالة تأهب ضدّ أي هجوم خارجي، فيُقاوم أي مرض أو عدوى عن طريق منع تطوّر مُسبّبات الأمراض من خلال أجسام مضادة معيّنة أو خلايا دم بيضاء حساسة. لكن ماذا لو حدث ما يُعرف بضُعف المناعة؟

يوفّر جهاز المناعة الضعيف أرضاً خصبة لتكاثُر ونمو جميع الجراثيم. ويجب أن يكون الشخص دائماً على دراية بعلامات ضُعف جهاز المناعة، لعلّ أهمّها ما عرضه أخيراً موقع «تايمز أوف إنديا»:

القلق المستمرّ

إنّ الجسم السليم وحده سيكون لديه العقل الهادئ. أمّا عندما لا تكون على ما يُرام، فذلك سينعكس على صحّتك العقلية. وبصرف النظر عن هذا، قد تكون هناك نوبات تهيّج معيّنة نتيجة لعدوى ممرضة قد لا تظهر أعراضها في الخارج.

الخمول

نظراً لأنّ جسمك يكون في قتال مستمرّ ضدّ الهجمات الخارجية، فإنّ ردود الفعل داخله تُعرقل مستوى طاقتك. يستهلك رد فعل الجهاز المناعي ضدّ مسببات الأمراض طاقة الجسم، ولهذا السبب تشعر بالتعب رغم النوم المنتظم.

بطء التئام الجروح

هل تساءلت يوماً لماذا يستغرق هذا الجرح وقتاً طويلاً للشفاء؟ أو لماذا هذا الحرق الذي عانيت منه قبل أسبوع لا يزال غير قابل للشفاء؟ هذا بسبب ضُعف مناعتك وعدم قدرة الجلد المُصاب على التجدّد والشفاء. تعتمد عملية شفاء الجسم على جهاز المناعة. وكلما كانت المناعة أقوى، أصبحت استجابة الجسم للشفاء أسرع.

نزلات البرد

من الطبيعي أن يُصاب البالغون بالزكام 2 إلى 3 مرات في السنة، ولكن إذا تعرّضت لهذه المشكلة أكثر من ذلك، فقد حان الوقت لمراقبة جهاز مناعتك. يُصاب الأشخاص الذين يعانون ضُعف جهاز المناعة بنزلات البرد بسهولة أكبر وبشكلٍ متكرّر.

القروح

هل لاحظت إصابتك بقرح البرد أكثر من ذي قبل؟ يمكن أن يكون هذا نتيجة العدوى. إذا كان ذلك يحدث بانتظام، أو إذا كان غير قادر على الالتئام بنفسه، يجب أن تعلم أنه عليك العناية بجهاز مناعتك.

ما العمل إذاً؟ في حين أنّ الخطوة الأولى والأهم هي استشارة الطبيب، فإنّ الخطوة الثانية التي يمكنك التحكّم فيها لتعزيز مناعتك هي اتّباع نظام غذائي صحّي مُرتكز على المأكولات التالية:

الفاكهة الملوّنة

فكّر في اللون الأحمر مثل التوت البري أو الرمّان، والأخضر مثل الكيوي، والبنفسجي مثل الخوخ أو التين، والأصفر مثل الأناناس أو المشمش. تحتوي هذه الفاكهة المختلفة على مجموعة من الفيتامينات والمعادن والمواد الكيماوية النباتية التي تعمل على مكافحة الأمراض والبكتيريا والفيروسات.

الخضار الورقية الداكنة

إنها تحتوي على مجموعة من الألياف والمركّبات مثل الكلوروفيل، والليكوبين، والبيتا-كاروتين، واللوتين، والأنثوسيانين التي يمكنها فعل كل شيء من دعم الأوعية الدموية الصحّية إلى حماية الرؤية وتعزيز المناعة.

البريبيوتك والبروبيوتك

أشارت مراجعة نُشرت في مجلة «Nutrients» إلى أنّ البريبيوتك تُعزّز نمو البكتيريا المرتبطة بالفوائد الصحّية. ومن أبرز مصادرها الثوم والبصل والهليون والأرضي شوكي. أمّا البروبيوتك فهي الكائنات الحيّة الدقيقة التي تدعم جهاز المناعة عن طريق منع نمو البكتيريا الضارة والمساهمة في القضاء عليها. وتشمل الأطعمة الغنيّة بالبروبيوتك الأكثر شيوعاً منتجات الألبان والأطعمة المخمّرة مثل الكومبوتشا أو مخلّل الملفوف.

- **اخبار الرابطة**

- **رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تهنئ اللبنانيين بالفصح المجيد:**

بيروت في 20 نيسان 2022

رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تهنئ اللبنانيين بالفصح المجيد

انه موسم اعياد الفصح المجيد عند المسيحيين وفقاً للتقويمين الغربي والشرقي. وبهذه المناسبة المقدسة ، تتقدم رابطة اصدقاء كمال جنبلاط من اللبنانيين عامة ومن المسيحيين خاصة ، بأصدق آيات التبريك والمعايدة، سائلة العلي القدير ان يشمل اللبنانيين برعايته وبركته ، فتتحقق قيامة لبنان الدولة الراعية والحامية والعادلة، دولة المواطنة والمساواة، في ذكرى قيامة السيد المسيح باعث العهد الجديد. عهد المحبة والغفران والمسامحة والانفتاح وقبول الاخر.

لقد عانى المواطنون ولازالوا يعانون في قعر الجحيم الذي اوصلتهم اليه المنظومة الفاسدة في مختلف المجالات وعلى كل المستويات، وهم يصلّون ويأملون بالخلاص في عيد القيامة ، فعسى ان تستجاب امنياتهم، وتتفتح عقولهم فيحسنوا الاختيار في الانتخابات النيابية والرئاسية القادمة كبداية للانقاذ.

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- **الرابطة تواصل حملة التوعية من وباء كورونا وهذه نماذج**

"سيناريو كورونا" منظمة الصحة تتحدث عن 3 مسارات

عرضت منظمة الصحة العالمية 3 مسارات قد تسلكها جائحة كورونا هذا العام ، لافتة ان السيناريو الاسوأ يتضمن ظهور متحور جديد اكثر ضراوة من كل المتحورات السابقة التي اودت بحياة الملايين في انحاء العالم. اما السيناريو الاكثر ترجيحاً، والاقل فتكاً فيرتكز على تراجع تدريجي لخطورة المرض بفضل مناعة مكتسبة افضل للشعوب . والمسار الثالث يرتكز على افتراض ان الفيروس سيستمر في التطور ، لكن ضراوة المرض ستتراجع مع تزايد المناعة المكتسبة من التلقيح. وهذا قد يستدعي جرعة لقاح تدعيمية للاشخاص الذين يعانون من صعوبات صحية مزمنة.

وزير الصحة اللبناني : منظمة الصحية تعلن: المناعة عند اللبنانيين 80%

في مؤتمر صحفي عقده في 2022/4/4، اعلن الدكتور فراس ابيض ان الفحوص التي اجرتها منظمة الصحة العالمية في لبنان ، اظهرت ان نسبة المناعة المكتسبة عند المواطنين والمقيمين في لبنان تفوق 80% وان نسبة التلقيح وصلت الى 42%. وذكر بأهمية الحصول على اللقاح بجرعاته الثلاث ليتمتع الشخص بكامل حرية الحركة والنشاط والسفر. وطمأن اللبنانيين بتخفيف القيود مع التشديد على ضرورة الالتزام بالتدابير الوقائية حرصاً على السلامة العامة.

- **من الصحافة اخترنا لكم :**

المودع يأتي في المرتبة الاخيرة من حيث المسؤولية - نيكولا شيخاني - جريدة نداء الوطن - 2022/4/11

من الخطير الحديث عن افلاس الدولة ومصرف لبنان، ذلك يعطي اشارة سلبية جداً للمستثمرين في الخارج. كيف سنقنع المستثمر بخطة اقتصادية ترمي الى تحقيق النمو من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد وزيادة الصادرات وجذب المستثمرين الخارجيين، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.. ونحن نتحدث عن الافلاس؟

التوقف عن السداد أكبر خطأ مالي بتاريخ لبنان

لبنان ليس دولة مفلسة، بل متعثرة منذ اعلان حكومة حسان دياب التوقف عن دفع سندات اليوروبوندز، علماً بأن التعثر أتى من دون خطة، وكان قراراً خاطئاً، لا بل أكبر خطأ بتاريخ لبنان لأنه ضرب ملاءة المصارف التي كانت بحوزتها سندات بقيمة 15 مليار دولار، وهي من أموال المودعين. كان ذلك القرار بحجة الابقاء على الأموال الاجنبية لزوم حاجات الشعب اللبناني، لا سيما

الغذائية والمحروقات. علماً بأنه كان لدى مصرف لبنان 34 مليار دولار، منها 20 ملياراً قابلة للاستعمال، وهو رقم يساوي الناتج المحلي. كان باستطاعة لبنان دفع استحقاق المليارين ونصف آنذاك مع تركيب خطة اقتصادية.

نتيجتان خطيرتان: هيركات على المودعين وفقدان الثقة بلبنان

أدى التعثر الى نتيجتين خطيرتين. كان لدى المصارف 15 ملياراً من اليوروبوندز، وبحوزة المستثمرين الخارجيين 12 ملياراً من تلك السندات بالاضافة الى 5 مليارات يحملها البنك المركزي.

عند التعثر، خسرت المصارف فوراً 15 ملياراً وهذا المبلغ من أموال المودعين ما يعني هيركات على الودائع بنحو 15 ملياراً، وهذا ما لم يقولوه للمودع. كما أن ذلك القرار وضع لبنان في قائمة الدول غير القادرة على الاقتراض او الاستدانة من الاسواق المالية، وفقدنا ثقة المستثمرين الخارجيين بلبنان.

17ملياراً صرفت من دون أي خطة للنهوض الاقتصادي

كان لدى مصرف لبنان 20 ملياراً قابلة للاستعمال، لكن لم تستعمل من قبل الدولة لاعادة النهوض بالاقتصاد. بل صرف منها 17 ملياراً على دعم السلع ثم دعم سعر الصرف ودعم المصارف.

سلف مصرف لبنان للمصارف في تلك الفترة نحو7 الى 8 مليارات دولار لانها كانت مقترضة من بنوك عالمية على اساس ان لديها سندات بـ 15 ملياراً. عند توقف لبنان عن الدفع طالبت البنوك الاجنبية المصارف اللبنانية بسداد تلك القروض لأن رهن سندات اليوروبوندز لم يعد يساوي شيئاً. واستعملت هذه الاموال لتسديد Margin Call ودفع LC وLG ، والدعم الذي كلف 10 مليارات منذ بداية الازمة.

الى ما سبق يمكن اضافة جملة أخطاء أخرى على صعيدي البنك المركزي والمصارف.

30-40مليار دولار كلفة تثبيت سعر صرف الليرة

تاريخياً وقبل الازمة ارتكبت عدة أخطاء كبيرة. الاول تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار منذ 1997. وخطأ ذلك التثبيت لأن لبنان لا يملك قدرات اقتصادية قوية قادرة على تعزيز ودعم ثبات الليرة مقابل الدولار. كانت كلفة التثبيت بين 30 و40 مليار دولار، اقتطعت من احتياطيات مصرف لبنان ومن تراكم فوائض ميزان المدفوعات التي استمرت حتى 2011 ثم تحول الميزان الى عاجز بعد ذلك.

لم تتبع سياسة نقدية صارمة لمصلحة البلد، بل نفذت المطالب السياسية وفي ذلك كلفة ومخالفة للسياسات النقدية السليمة المتبعة في العالم، كما فيه مخالفة لقانون النقد والتسليف.

كثير من شرائح المجتمع استفادت من ثبات سعر الصرف وعاشت فوق طاقتها. لنأخذ مثال شخص كان راتبه أو دخله 4 الى 5 ملايين ليرة اي 3 الى 4 آلاف دولار، وهذ رقم خيالي في الخارج، خصوصاً اذا كان من دون ضرائب على الراتب أو الدخل.

وبفعل قوة الليرة ارتفع الاستهلاك وبالتالي الاستيراد وزاد معدل السفر وشراء العقارات والسيارات. لكن في الاقتصاد معادلة تقول «أن لا شيء مجاناً»! أي ما تستفيد منه اليوم تدفع ثمنه غداً. الكلفة الأخرى للتثبيت هي الحد من التصدير لأن كلفة الانتاج اصبحت مرتفعة. وعندما يتراجع التصدير يتأثر ميزان المدفوعات سلباً.

كان يمكن التثبيت لمرحلة قصيرة او متوسطة ثم تعويم سعر الصرف ليصبح سعر الدولار 6 او 7 آلاف ليرة، وبالتالي كان الاقتصاد تأقلم مع ذلك وتحملنا الأزمة، بخلاف ما حصل في السنتين الأخيرتين مع هبوط الليرة اكثر من 93% ودخول البلاد في مخاطر التضخم المفرط.

كلفة تمويل الدعم تاريخياً 30-35 ملياراً

الخطأ الثاني هو تمويل الدعم. فما من مادة في قانون النقد والتسليف تقر ذلك. الدعم هو من مهام وزارات مثل الاقتصاد والشؤون الاجتماعية وليس من مهام مصرف لبنان. كلفة ذلك الدعم كانت خارج الموازنة. ما يعني ان الموازنات التي تقر بعجز برقم معين لم تكن دقيقة. لا بل كان العجز مضاعفاً لو اضفنا ارقام الدعم الذي كانت كلفته على عاتق مصرف لبنان.

يجب التذكير بأن تفاقم العجز في الميزانية (بين 3 و5 مليارات دولار سنوياً في السنوات الـ 15 الأخيرة قبل الأزمة) أسهم أيضاً في تدهور سعر الصرف: لتسكير العجز يضطر مصرف لبنان لطباعة العملة، تكبر الكتلة النقدية فيتأثر سعر الصرف ما يجبر مصرف لبنان على التدخل لدعم الليرة.. اي ما يشبه الحلقة الجهنمية المفرغة.

الى ذلك يضاف خطأ دعم السلع الذي لم يصل الى المحتاجين الا بنسبة 25% مقابل 50% للتهريب و25% للميسورين الذين لا يحتاجون أي دعم. كلفة ذلك 30 الى 35 مليار دولار صرفها مصرف لبنان خلال آخر 10-15 سنة.

كان على مصرف لبنان الاستجابة المحدودة لطلبات الدولة، أما انه استجاب لفترة زمنية طويلة وبرغبات سياسية فهذا كان خطأً أدخله في لعبة تضارب المصالح.

الافراط في اقراض الدولة خلق تجاوزاً خطيراً

الخطأ الثالث الذي يحكى عنه ايضاً هو ان مصرف لبنان أقرض الدولة. وهنا نتحدث عن 15 مليار دولار يقابلها 22 تريليون ليرة سددتها الدولة لمصرف لبنان مقابل ذلك الدين. لا أثر لذلك طالما سعر الصرف ثابت، أما الآن فيعتبر ذلك الرقم ضمن فجوة الخسائر على الدولة وسيظهر خطره عندما يتعوم سعر الصرف ثم يعتمد سعر موحد جديد كما يطلب صندوق النقد.

وعلى صعيد الاقراض ايضاً هناك سندات الخزينة بالليرة اللبنانية الذي اكتتب به مصرف لبنان والمصارف، وذلك ممكن بحدود معينة ولا يتعارض مع قانون النقد والتسليف، لكن كان يجب ألا يتخطى الدين السيادي للدولة نسبة 100% من الناتج المحلي. مع تجاوز تلك النسبة أصبحت المخاطر واضحة بقوة، لا بل وصلت الى 500% من الناتج من دون اكتراث الدولة ومصرف لبنان لهذا التجاوز الخطير.20 مليار دولار كلفة الهندسات المالية الى ذلك نضيف خطورة الهندسات المالية

التي حصلت لأن ميزان المدفوعات كان سلبياً ولان المصارف كانت عاجزة عن جذب ودائع جديدة. اجرى مصرف لبنان اول هندسة مالية في 2016 ونجح فيها رغم كلفتها، لكن الفشل كان حليف الهندسات اللاحقة. كانت الكلفة الاجمالية نحو 20 مليار دولار منها ارباح للمصارف حوالى 12 ملياراً وزعت منها على مساهميها بين 5 و6 مليارات دولار. كانت تلك الارباح خيالية. كيف حصلت تلك الهندسات في ظل وجود المجلس المركزي لمصرف لبنان؟ هنا نتحدث عن مشكلة حوكمة. وماذا كان دور لجنة الرقابة على المصارف ولماذا تقاعست؟ وماذا عن المفوض الحكومي في مصرف لبنان الذي ترك كل ذلك يمر.

كل ذلك اوصلنا الى ما نحن فيه اليوم وأورث فجوة في مصرف لبنان بين 60 و70 مليار دولار ودين يتخطى 105 مليارات دولار على الدولة.

كانت المراهنات هي السائدة

كانت العقلية السائدة تراهن على ان غداً افضل على طريقة عمل المتداولين في الاسواق المالية في ظل غياب ادارات المخاطر التي عادة تركز على الربح المستدام وتعارض توجهات التداول المغامرة. في كل بنوك العالم صراع دائم بين اقسام المبيعات واقسام ادارات المخاطر.

خطر انكشاف المصارف بشكل كبير على مقترض واحد

اما اخطاء المصارف فهي عديدة ابرزها الدخول في الهندسات المالية بشكل زاد الانكشاف بالمخاطر على جهة اقتراض واحدة، SINGLE BORROWER EXPOSURE. كان يجب توزيع المخاطر على قاعدة عدم الانكشاف على جهة واحدة الا بنسبة 20 الى 30% فقط من رأس المال. فرساميل المصارف في 2018 كانت 21 مليار دولار، واشترت سندات يوروبوندز بـ 12 مليارا بدلاً من 6 مليارات لو طبقت أفضل الممارسات المصرفية. كما اودعت في البنك المركزي 75 مليار دولار اي اكثر 10 مرات مما لو كانت طبقت أفضل الممارسات. لماذا اقدمت المصارف على ذلك؟ ولماذا سمح لها البنك المركزي؟ ولماذا سمح المدققون الماليون الخارجيون بهذه العمليات الممتدة على سنوات طويلة؟... ما ادى الى مشكلات سيولة وملاءة في معظم البنوك بعد 17 تشرين 2019.

عدم المواءمة بين آجال الودائع وآجال توظيفها

كان ناتجنا المحلي 55 مليار دولار مقابل ودائع بنحو 150 ملياراً. ما من بلد في العالم باستطاعته توظيف 150 ملياراً من الودائع في اقتصاد حجمه 55 ملياراً فقط. افضل الممارسات كانت تقضي بتوظيف 75% فقط في الداخل والاسواق المالية. كان على القطاع المصرفي عدم قبول هذا القدر الهائل من الودائع والانجرار وراء تمويل مصرف لبنان والدولة.

هناك خطأ آخر ارتكبته المصارف هو عدم المواءمة بين الآجال: آجال الودائع مقابل آجال استثمارها. كان اجل الوديعة الأطول 12 شهراً متجدداً اما توظيفها في البنك المركزي فحصل على 5 الى 10 سنوات للافادة من الفوائد التي كان يعطى منها جزء اساسي إلى المودع.

مسؤولية المصرفيين

والجدير بالذكر ان المساهمين ومجالس الادارات المصرفية قد تكون لهم مسؤولية شخصية على اموالهم اذا تبين أن هناك مخالفات قانونية ومصرفية وادارية أدت الى الافلاس.

مسؤولية المودع

وهناك خطأ على المودع الذي لهث وراء الفوائد العالية ومخاطرها، لا سيما كبار المودعين العالمين والعارفين بالمخاطر في الاسواق المالية. ومع ذلك لا يمكن تحميل المودعين المسؤولية الاولى بتحمل الخسائر. بل هم الحلقة الاخيرة.

التسكير وأزمتا سيولة وملاءة

ان تسكير المصارف في 17 تشرين أول 2019 كان خطأ جسيماً Bank Run لأنه ضرب الثقة بالصميم.

لذا عندما هجمت الناس مع اندلاع الازمة لسحب ودائعها لم تستطع البنوك تلبية السحوبات. فوقعت في ازمة سيولة الى جانب مشكلة ملاءة متعلقة بخسائر اليوروبوندز والديون المتعثرة السداد وشهادات الايداع العالقة في البنك المركزي.

انها مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى

جميع ما حصل هو نتيجة سياسة الدولة الخاطئة التي احتاجت الى تمويل واستعملت قدرات المصرف المركزي والمصارف لسد عجزها وحاجاتها المالية، وذلك لعدم وجود رؤية اقتصادية بل حاجات ومصالح سياسية بفساد وسوء ادارة تراكمت خلال السنوات العشرين الماضية. اليوم الدولة متعثرة ودينها 105 مليارات دولار لكن لديها اصول يمكن تطويرها وتحسينها. ولديها قدرة منح تراخيص وامتيازات لمشاريع جديدة يخولها سد الدين وخلق اقتصاد جديد مع نمو، واعادة هيكلة البنك المركزي الذي تملكه واحياء القطاع المصرفي الضروري لاعادة دورة العجلة الاقتصادية. ولذلك يجب وضع خطة اقتصادية توزع الخسائر اولاً بانصاف بين المثلث الذهبي: 50% على الدولة و25% مصرف لبنان و25% على البنوك وعدم المس قدر الامكان باموال المودعين، بعكس ما طرحته الحكومة على صندوق النقد في خطتها القائمة على الليلرة التي كانت زادت تدهور سعر الصرف وفاقمت التضخم وضربت القوة الشرائية وادت الى التملص من المحاسبة.

الحل ممكن، وسنفصله في الحلقة المقبلة.

- **التحالف المفترِس بين الزومبيين والبونزيين - جهاد الزين - جريدة النهار - 2022/4/14**

في مقال له على موقع "مدينة" الإلكتروني استخدم الناقد السينمائي المصري عصام زكريا تعبير "المضحكون الجدد" في وصف جيل جديد من الكوميديين في السينما المصرية ظهر في الحقبة الأخيرة من عهد الرئيس حسني مبارك وتلازم ظهوره مع انتشار مناطق السكن العشوائية المبنية كيفما كان وخارج القانون في ضواحي المدن وفي داخلها لاسيما في مواقع المقابر.

المحافظون الجدد

المؤرخون الإسرائيليون الجدد

ينقص في هذا "الجدول" من التذكُّر: النازيون الجدد في أوروبا

سأستعير هذا التعبير وأستخدمه في السياسة اللبنانية. المضحكون الجدد من بعض السياسيين اللبنانين.

أنتج الوضع اللبناني ظاهرة المضحكين الجدد فيما أنتجت إسرائيل ظاهرة المؤرخين الجدد والولايات المتحدة الأميركية المحافظين الجدد. واليمين الأوروبي النازيين الجدد.

المضحكون اللبنانيون الجدد هم من السياسيين اللبنانيين الذين لازالوا يديرون دولة تافهة بلغت أطواراً في الانهيار المالي والاقتصادي والسياسي ولا زالوا يتنافسون على مواقع رغم فقدانهم لاحترام شعبهم، بمن فيه المؤيدون لهم، وحكومات العالم.

المضحِك الجديد في لبنان هو السياسي الذي ينكر هذا الواقع، واقع مسؤوليته عن الانهيار. مضحك مبكي معاً. Zombie لا يُخلي مكانه ولا يموت. Ponzi مكشوف ولكن لا قضاء يستطيع أن يطاله على مسرح البلد المنهار. الرهان هو على دول الغرب وخصوصا دول الاتحاد الأوروبي التي باشرت على ما يبدو المس بملكيات موظف المنظومة السياسية الكبير ، موظف المضحكين الجدد، القتلة القدماء، الفاسدين الدائمين..

المضحِكون الجدد المفترسون، المضحكون الجدد لأنهم مفترسون. أعتقد تعبير افتراس الذي قرأته عند أحد "الفرينذز" على "الفايس بوك" وأستعيره هنا هو الضروري وله قوة الاكتشاف حين يكون السعي لإدراج قمة التراجيديا بقمة الكوميديا، المضحك الدموي، البكّاء الضاحك، الدموع التي تشبه الدم، الطبقة الوسطى المذلولة بعد طول إنكار والتي يحافظ بعضها على ولاءاته ذاتها.....

تقوم المدرسة المضحِكة المبكية في السياسة ما بعد الانهيارية الجديدة في لبنان على عدد من العناصر:

1- مجموعة من بعض المحتالين ماليا ponzi الخطِرين أصبحوا أيضا جثثاً سياسية حيّة zombie ولكن لا زالوا حاكمين ولا يمكن إسقاطهم لا خارجياً ولا داخلياً.

2- عدم القدرة على تجديد أو تغيير الخطاب التآمري القديم، أي خطابهم التآمري، ومن هنا إضحاكيّتُهم الجديدة الناتجة ليس عن طرافة وإبداع وإنما عن ثقل دم وإفلاس لغوي يغطّي إفلاساً أخلاقياً.

3- جمهور ملتبس زبائني في دكاكين المنظومة السياسية ويحتقرها في آن. عِبْر احتقارهم يمارس أكثر الناس زبائنية ما يظنونه انتقاما ، عبر الاحتقار.

المضحِكون الجدد في مصر ساهموا بالنتيجة في تهيئة المسرح العام لسقوط نظام مبارك. عندنا النظام السياسي اللبناني صار هو الإضحاكيّة الجديدة عبر السياسيين الممسكين به. في مصر وصلت الأمور إلى خواتيمها وسقط مبارك، أما في لبنان فلا نعرف إلى اليوم من الذي سيسقط سياسياً مع أن النظام السياسي سقط أخلاقيا وطبعا النظام المصرفي.

4- هناك علاقة افتراس حقيقيّة قائمة بين المضحِكين الإضحاكيين الجدد وزبائنهم. كيف نفسِّر في التحليل السياسي مادة بشرية شريكة ومفترَسة مع ومِنْ منظومة مفتَرِسة .

مليون وسبعماية ألف حساب وربما أكثر صادرتها المصارف بحماية السياسيين وكلا الفئتين تتشدّق بالكلام السهل والفارغ عن "حماية أموال المودعين". البونزي يدعم الزونبي ويتعرّض الشعب اللبناني بمقيميه ومغتربيه ومعهم مودعون سوريون وعراقيون لعملية نهب لا مثيل لها فعلاً.

انتهى القطاع المصرفي بنيةً وسمعةً دوليةً وعربيةً وداخلية ولا زال هناك من يرمي الكلام السخيف عن "الحفاظ على القطاع المصرفي" كأن كل ما حصل ليس نهاية هذا القطاع الذي ثبت أنه كان يدخل في عملية احتيال بنيوية تطال شعبا بكامله.

لو كان الخارج قادرا من حيث توافر إرادة سياسية جذرية لوجب اتخاذ إجراءات "إعادة هيكلة" القطاع المصرفي في عملية سبق لرئيس الوزراء السابق حسان دياب أن لامسها بدعوته إلى الاستعاضة عن عشرات المصارف "القائمة" والمفلسة فعليا بخمسة مصارف.

معادلة الإفلاس الفعلية في لبنان تعني : إفلاس المصرف واحتفاظ أصحابه وشركائهم بأموالهم المهرّبة إلى الخارج.

أموال البونزيين وأموال الزومبيين المهرّبة إلى الخارج كم مليار دولار بلغت؟ كيف سنعرف بدقة حجم هذه الأموال وكيف ستتعامل خطة صندوق النقد الدولي مع هذه المسألة الجرمية الكبرى لأنها تضع النظامين السياسي (الزومبي) والمصرفي (البونزي) في قفص واحدة و أين يقع شعار "إعادة الرسملة"من كل ذلك؟

مذهل هو حجم انكشاف الفضيحة – الجريمة بل المجزرة المفترض أن تُشكِّل لها محكمة دولية خاصة ويُحاكم المرتكبون كما حوكم مجرمو الحرب الصربيون في البوسنة وقبل ذلك في ليبيريا : تقريبا لا أحد، لا أحد في لبنان (وألوف من سوريا والعراق) لم تطله عملية السطو على الودائع ومع ذلك الفاعلون أحرار وبكامل حقوقهم السياسية والمدنية، ولولا بعض التحقير الاجتماعي الذي مارسته بعض جماعات 17 تشرين بحق زومبيين وبونزيين لكان المشهد العام شبه طبيعي من حيث تأثيره على الحياة العامة.

- **أوروبا تنتخب في باريس وتقاتل في كييف – حازم صاغية - جريدة الشرق الاوسط – 2022/4/27**

في المناظرة التي دارت بين الرئيس – المرشّح إيمانويل ماكرون ومرشّحة اليمين المتطرّف مارين لوبن، قالت الثانية إنّها فرنسيّة فيما منافسها أوروبيّ. العبارة كانت بليغة في دلالتها على فهم القوميين لـ«الهويّة»: إمّا هذا وإما ذاك. المواطن لا يستطيع، والحال هذه، أن يكون فرنسيّاً وأوروبيّاً في وقت واحد. مع ذلك فالعبارة ومجمل موقف اليمين القومي الفرنسي يستهدفان أوروبا بالسياسة، فيما يستهدفها بالنار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

لهذا لم تخطئ وسائل الإعلام التي عنونت نتائج الانتخابات الأخيرة بـ«هزيمة لبوتين في فرنسا»، ولم يكن عديم الدلالة أن يسارع القادة الأوروبيّون إلى توجيه التهاني المتحمّسة، أو أن يقول المستشار الألماني أولاف شولتس إنّ فوز ماكرون «علامة على قوّة أوروبا». ذاك أنّ فرنسا وألمانيا «قاطرتا أوروبا» وفق تعبير دارج جعله خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي أكثر صحّة. وإذا كانت ألمانيا القوّة الاقتصاديّة الأولى للاتّحاد، فإنّ فرنسا هي التي تملك صوت القارّة في العالم عبر العضويّة في مجلس الأمن، كما تملك قوّتها النوويّة الوحيدة.

لوبن لو نجحت في الوصول إلى الإليزيه لقوّضت المشروع الأوروبي وفتحت الطريق إلى فريكزيت، بعد بريكزيت البريطاني في 2016، علماً بأنّها باتت، وفق لغتها «الجديدة»، تتكتّم على هذا الهدف. وتجزئة أوروبا وإضعافها ليسا ببعيدين عمّا وصفه بها ماكرون: إنّها في جيب بوتين. مسوّغات اتّهامها تمتدّ من مباركتها الاستفتاء المزغول الذي أجراه الرئيس الروسي لجزيرة القرم في 2014 إلى قرض المصرف الروسي وأخيراً رفضها فرض العقوبات على الغاز الروسيّ. الكلام الأخير للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، الودّي حيال ماكرون والمرحّب بفوزه، يكاد يكون واجهة تستدعيها الدبلوماسيّة لموقف تستدعيه الحرب.

هكذا يلوح أنّ الأوروبيّة التي تقاتل في كييف لمواجهة الروسنة، هي التي اقترعت في باريس ضدّها. ومثلما نجح الأوكرانيّون حتّى الآن في تحقيق نجاح سلبيّ، بمعنى منعهم روسيا من النجاح، نجح الفرنسيّون في صدّ الاحتمال الأبشع.

فماكرون تمكّن من نيل أكثر من 58 في المائة من الأصوات مقابل 41 في المائة للوبن. سجّل اسمه إلى جانب أسماء رؤساء الجمهوريّة الخامسة الذين جُدّد لهم، كشارل ديغول وفرانسوا ميتران وجاك شيراك، وتفوّق عليهم بأنّه لم يتعرّض للمساكنة (cohabitation) مع رئيس حكومة من خصومه. الرؤساء الآخرون، فاليري جيسكار ديستان ونيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند، رحلوا بعد عهد واحد. كذلك فمن خلال نتائج الانتخابات الأخيرة حالت فرنسا، ومن ورائها أوروبا، دون انهيارات كان يمكن أن تضرب النسيج الداخلي فيما خصّ المسلمين، وكذلك العلاقات الخارجيّة مع سائر أوروبا الغربيّة، ومع الولايات المتّحدة، فضلاً عن بلدان المغرب العربيّ. ومنظوراً إلى الحدث من زاوية أوروبيّة، يجد التفاؤل ما يغذّيه في الانتخابات الألمانيّة التي سبقت الفرنسيّة، كما سبقت حرب أوكرانيا، وأثمرت ائتلافاً أوروبي الهوى يجمع بين الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر والليبراليين.

لكنّ نشوة الانتصار لا تحجب المخاطر التي تحدق بفرنسا وبالمشروع الأوروبي تالياً، والتي بدا ماكرون، في خطاب انتصاره، متنبّهاً إليها. ففي يونيو (حزيران) المقبل، سوف تُجرى الانتخابات التشريعيّة التي يريد أقصى اليمين وأقصى اليسار من ورائها منع ماكرون من أن يحكم. لقد كان هذا واضحاً في الخطابين الهجوميين، بعد إعلان النتائج، للوبن وجون لوك ميلونشون الطامح إلى تولّي رئاسة الحكومة في ظلّ صيغة من المساكنة.

من المقلق أيضاً للديمقراطيّة الفرنسيّة أنّ الانتخابات الأخيرة سجّلت النسبة الأعلى من المقاطعة بعد انتخابات 1969، التي أعقبت ثورة مايو (أيار) الطلابيّة في 1968 واستقالة ديغول والشعور بأنّ الجمهوريّة

الخامسة تتعرّض لامتحان وجوديّ. لكنّ ما لا يقلّ إقلاقاً أنّ مؤيّدي ماكرون انخفضوا من 66 في المائة في 2017 إلى 58 في المائة اليوم، مقابل تقدّم لوبن من 33 في المائة إلى 41 في المائة، ونجاحها في نقل اليمين المتطرّف من الهامش إلى المتن العريض. إنّ تصويت أربعة من كلّ عشرة للوبن، في بلد الثورة الفرنسيّة، يقرع نواقيس خطر كثيرة.

فوق هذا، يتضاعف القلق حين نجمع أصوات المتطرّفين على أنواعهم في الدورة الأولى، وحين نضيف أنّ كثيرين ممن صوّتوا لماكرون في الدورة الثانية لم يفعلوا ذلك إلا لمنع لوبن من الوصول، كما أقرّ بنفسه، وحين نتذكّر أنّ نسبة الشبيبة التي صوّتت للمتطرّفين، وبالأخصّ لميلونشون، بالغة الارتفاع.

لقد أبدى ماكرون في خطابه القصير بُعيد انتخابه ما يوحي بأنّه على بيّنة من تلك التحدّيات للديمقراطيّة ولأوروبا. لكنّ التحدّيات تلك لا يبدّدها إلا سياسات وإجراءات مختلفة، لا سيّما في مجال ضبط الاقتصاد النيوليبراليّ، وبالأخصّ على جبهتي الضرائب والبيئة.

فأوروبا ليست مجرّد سوق، وهو ما أثبتته حرب أوكرانيا ومواجهة «كورونا» وتوزيع اللقاحات... إنّها أيضاً مشروع صعب يطول الدفاع والبيئة والصحّة كما يطول القيم، والأهمّ أنّه يتجاوز الدولة الأمّة ديمقراطيّاً، للمرّة الأولى في التاريخ. وهذا ما يتطلّب حماسة السكّان، لا القرار البيروقراطي البارد وحده: حماستهم التي لا يطلقها إلا الإحساس بأنّ أوروبا والديمقراطيّة تعودان عليهم بالنفع، ولا يقتصر نفعهما على الأغنياء.

إنّ معركة أوروبا السياسيّة في باريس قد تتطلّب من الجهد والتضحيات ما لا يقلّ عمّا تتطلّبه معركة أوروبا العسكريّة في كييف.

- **الإنتخابات الفرنسية رسائل في كلّ إتّجاه ـ العميد الركن خالد حماده – جريدة اللواء - 26نيسان 2022**

إنّ أقسى التحوّلات التي عبّرت عنها الإنتخابات الفرنسية بل أشنعها هو تحوّل اليمين المتطرّف إلى تيار رئيس في فرنسا، هذا ما يمكن استخلاصه من الإستعراض الإنتخابي لمرشحة اليمين المتطرّف للرئاسة الفرنسية مارين لوبان. القوميّة الشرسة التي لم تفز أمام الرئيس إيمانويل ماكرون إنتزعت من خلال 41.5 % من أصوات الفرنسيين ـ وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لها ـ إنتصاراً يُبنى عليه لتغيير وجه فرنسا. أصبحت سياسات السخط المناهضة للأجانب والنظام التي تتبناها لوبان أكثر رسوخاً من أي وقت مضى في النفس والفكر والمشهد السياسي في فرنسا.

لم يتبادر إلى ذهننا إنّ نسبة وازنة من الناخبين الفرنسيين ستؤمن يوماً أنّ فرنسا المتعدّدة الثقافات والأعراق، وجمهورية «الحرية، المساواة، الأخوّة» ستكون أكثر ثراءً وأماناً وأكثر «فرنسية» إذا كانت أقلّ إنفتاحاً على الأجانب والعالم الخارجي. هُزم جان ماري لوبان بنسبة 82٪ إلى 18٪ على يدْ جاك شيراك في

عام 2002 وخسرت مارين بنسبة 66٪ إلى 34٪ أمام ماكرون في عام 2017. لقد قام الطقس الإنتخابي الفرنسي على اعتبار الإكتفاء باقتراع متدنٍ للعائلة المتطرّفة واجباً مدنياً ، بل أنّ هذا الإقتراع هو بمثابة تأكيد على المواجهة مع العنصرية وكراهية الأجانب والتمسّك بقيّم الجمهورية التي أُصيبت في الصميم هذه المرة.

لقد فشل ماكرون، الذي أصبح أول رئيس فرنسي منذ 20 عاماً يفوز بولاية ثانية، في تحقيق الهدف الذي حدّده لنفسه في بداية رئاسته قبل خمس سنوات. في خطاب الفوز تعهّد ماكرون بقطع الأرض من تحت قدميّ لوبان من خلال تهدئة غضب الناخبين الذي تتغذى عليه. قال: «سأفعل كلّ شيء في السنوات الخمس المقبلة كي لا يبقى سبب للتصويت لصالح المتطرفين».

ومع ذلك، فإنّ المتطرفين في فرنسا يقومون الآن بعمل أفضل من أي وقت مضى، حيث يجدون جماهير متناميّة ومتحمسّة لخطاب اليمين المتطرّف «نحن ضدهم». في حديث اليمين المتطرّف، «نحن» هم البيض والمسيحيين الغارقين في الهجرة، والذين أفقرتهم العولمة، وأرهبهم الأصوليون الإسلاميون، وهم الذين يستشعرون فقدان هويتهم الفرنسية أمام الثقافات الأخرى والقيّم المستوردة وهم غير المسموعين في بروكسل وباريس. والـ « هم» هم النخب والأجانب والمتمولين والإتّحاد الأوروبي والمسلمين و«النظام» وكلّ من يلقون باللوم عليهم والقائمة تطول. لقد أضحى السوق الإنتخابي متّسعاً للمتاجرة بهذه العناوين حيث قدّمت الإنتخابات الأخيرة العديد من نماذج وعناوين التطرّف للإختيار من بينها، وستكون الإنتخابات المقبلة في أوروبا بؤراً لمعارك بين الوسط السياسي القائم واليمين المتطرّف الصاعد، ولكن السؤال المشروع يبقى هو ما الذي أدّى إلى هذه الشعبية الجديدة للتطرّف في البلاد؟

لا بدّ من الإعتراف أنّ هناك أزمة هوية عميقة في أوروبا، وهناك أنواع مختلفة من المخاوف تغذي هذه الأزمة، ومنها حالة الحرب الدائمة في الشرق الأوسط والخوف من التطوّر الديموغرافي في إفريقيا والإضطرابات التكنولوجية الدائمة. إنتشار التطرّف توجّه ملموس في كلّ أوروبا وحول العالم سيبقى معنا لفترة طويلة، كما يبدز إنّه اتّجاه دائم بل سِمة ستواكب حياتنا السياسية وسيستغرق الأمر عقوداً.

لقد حاربت ألمانيا التطرّف منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال مجموعة واسعة من الإجراءات: إستخدام الأجهزة الأمنية، تعزيز الديمقراطية، الحملات التعليمية، وحتى حظر الأحزاب والمنظّمات المتطرّفة. وتظهر الدراسات الإستقصائية رسوخ القيّم الليبرالية بين السكان، ومع ذلك فإن تصرفات أقليات صغيرة ولكن نشطة للغاية من المتطرفين اليمينيين تعتدي على المهاجرين واللاجئين والمجتمعات اليهودية والأشخاص الملوّنين. وعلى الرغم من الدعوات المنتظمة لاتّخاذ إجراءات أكثر صرامة فإن الخطر لا يزال قائماً. هذا بالإضافة أنّ هناك تقارير منتظمة عن وجود خلايا يمينية متطرّفة داخل الشرطة والجيش، كما أنّ أعضاء الجماعات المحظورة يعيدون التجمع ببساطة ، غالباً تحت الأرض، بالرغم من تعهدات النخبة السياسية الألمانية بأكملها تقريباً بمكافحة ذلك.

فهل يكمن سبب صعود اليمين المتطرّف في أوروبا وقبله صعود الجماعات الدينية المتطرّفة في العالم العربي في غياب اليسار الحقيقي الذي لا يمكن رؤيته حالياً في أي مكان، ولا يقدّم أي حلول لهذه المخاوف

العميقة الجذور. وهل أضحى اليسار المتاح عاجزاً عن فهم المخاوف العميقة المتعلّقة بالعولمة والهجرة والهوية الوطنية وما إلى ذلك؟

لقد نجت فرنسا هذه المرة من صدمة سياسية وإجتماعية وإقتصادية. وصول لوبان كان سيعني مباشرةً تحلّل علاقات فرنسا بالإتّحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وألمانيا الجارة الأقرب مما كان يمكن أن يؤدي إلى زعزعة السلام في أوروبا، لا سيما في خضم الحرب الروسية في أوكرانيا. أما على المستوى الداخلي فإنّ مغامرتيّ لوبان في إعطاء المواطنين الفرنسيين الأفضلية المطلقة على سائر مواطني الإتّحاد الأوروبي في الوظائف والتقديمات والإسكان، والصدام مع الفرنسيين من أصول مشرقية وبالأخص المسلمين منهم تحت عنوان «مكافحة الإرهاب» كانتا كفيلتيْن بتغيير وجه فرنسا واستدعاء كلّ صنوف التطرّف إليها.

لقد خطت لوبان هذه المرة خطوة نحو الأمام على حساب قيّم الحمهورية الفرنسية، صحيح إنّ ذلك لم يكن ذلك كافياً للفوز لكن الوصول إلى السلطة بات أقرب من أي وقت مضى...

* مدير المنتدى الإقليمي للدراسات والإستشارات

- **مجلة "فورين أفيرز" الأميركية عن أزمة لبنان وإفلاسه: الولايات المتحدة تتساهل مع أصدقائها اللبنانيين الفاسدين - ترجمة جريدة نداء الوطن - 2022/4/19**

كيف عنونت "فورين أفيرز" تقريرها عن لبنان؟

نشرت مجلة «فورين أفيرز» الأميركية أمس تقريراً عن أزمة لبنان وعلاقة الولايات المتحدة بعدد من رموز النخب اللبنانية أكدت فيه أن اتخاذ موقف أميركي أكثر تشدداً بشأن الفساد في لبنان، سيؤدي حتماً إلى الإضرار ببعض العلاقات الأميركية طويلة الأمد مع السياسيين والنخب المالية اللبنانية. لكن هذه النخب ليس لديها خيار سوى التعاون مع واشنطن لمكافحة تمويل الإرهاب واستبعاد «حزب الله» من الشبكات المصرفية الدولية، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة يمكنها بشكل فعال عزل البنوك غير الملتزمة عن النظام المالي العالمي. وأشار التقرير الى ان الولايات المتحدة تحتاج إلى إعطاء الأولوية لإنقاذ الاقتصاد اللبناني على الحفاظ على العلاقات مع القادة الذين دمروه. ويتطلب ذلك تعزيز الإصلاحات المؤلمة على حساب النخب اللبنانية، بما في ذلك تلك التي يُنظر إليها على أنها صديقة للولايات المتحدة.

يوضح التقرير أن لبنان هو اختبار رئيسي لأجندة إدارة بايدن لمكافحة الفساد. فما تفعله الولايات المتحدة في لبنان لن يؤثر فقط على احتمالات خطة الإنقاذ التي قد تمنع الدولة اللبنانية من الفشل، بل سيثبت للأنظمة الفاسدة حول العالم أن واشنطن جادة في محاربة الفساد. ولكن للقيام بذلك، سيتعين على إدارة بايدن أن تُظهر للقادة اللبنانيين أنها لن تتسامح بعد الآن مع هذا النوع من الفساد الكبير الذي أضر بالاقتصاد اللبناني. إذا تعذر ذلك، فإن خطاب بايدن المناهض للفساد سيكون مجرد كلمات. وفي ما يلي أبرز ما جاء في تقرير»فورين أفيرز»:

أزمة لبنان، التي تعد من بين الأسوأ التي يتعرض لها أي بلد في التاريخ الحديث، عجّلها انهيار ما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأنه «شيء مشابه لمخطط بونزي الاحتيالي»: على مدى سنوات، استخدم البنك المركزي المودعين العاديين لتمويل الإنفاق الفاسد، وهدر الحكومات اللبنانية المتعاقبة.

حصد المشاركون في المخطط عائدات ضخمة، حتى عام 2019، عندما انهار كل شيء. قد لا يكون مخطط البونزي غير قانوني من الناحية الفنية، لكنه مع ذلك يرقى إلى مرتبة الفساد على نطاق واسع: فقد ارتكبت النخب اللبنانية عمليات حفزت مكاسبها غير المشروعة، وتركت الملايين من مواطنيها الفقراء ممسكين بالحقيبة الفارغة.

يقاومون الاصلاح لأنهم سيخسرون في أي حل منظم

لقد طال أمد الفساد بسبب عدم استعداد المسؤولين لتغيير أساليبهم أو تحمّل نصيبهم العادل من الخسائر المالية الهائلة للبلاد. المانحون الدوليون مستعدون لمناقشة خطة إنقاذ يمكن أن تصحح الاقتصاد، لكن القادة اللبنانيين قاوموا حتى أبسط الإصلاحات التي طالب بها المقرضون كشرط مسبق لحزمة الإنقاذ.

لقد استفادت النخب السياسية والمالية في البلاد بشكل جيد من النظام الحالي، وهي ستخسر من أي حل منظم. وفقاً للبنك الدولي، أصبح لبنان الآن غارقاً في «ركود متعمد»، من قبل النخبة في البلاد التي استولت على الدولة منذ فترة طويلة وعاشت من ريعها الاقتصادي.

يشكل مأزق لبنان تحدياً فريداً لإدارة الرئيس الاميركي جو بايدن، التي تأمل في منع الانهيار الكامل للبلاد، وأعلنت أن محاربة الفساد من أولويات الأمن القومي. تماشياً مع أجندة الرئيس جو بايدن العالمية لمكافحة الفساد، دفع المسؤولون الأميركيون القادة اللبنانيين لكبح جماح الفساد وإجراء الإصلاحات التي من شأنها أن تمكن من إنقاذ دولي. لكن قلة في لبنان تأخذ كلام الولايات المتحدة على محمل الجد، منذ أن تسامحت واشنطن منذ فترة طويلة مع الفساد بين شركائها في لبنان وجعلت إجراءات مكافحة الفساد سلاحاً ضد أعدائها.

صمت أميركي طويل ومصداقية على المحك

ظل المسؤولون الأميركيون صامتين إلى حد كبير بشأن المخطط الفاسد الفادح الذي أدى إلى إفلاس لبنان، والذي تورط فيه شركاء الولايات المتحدة الرئيسيون.

عندما يتعلق الأمر بالفساد في لبنان، فإن الولايات المتحدة لديها مشكلة مصداقية، وهي مشكلة ستحتاج إدارة بايدن إلى معالجتها إذا أرادت أن تكون شريكاً مفيداً في الإصلاح. نهج الإدارة تجاه لبنان لمحاربة الفساد ومنع انهيار الدولة جنباً إلى جنب بالضرورة، هو اختبار حيوي لالتزامها بمكافحة الفساد عالمياً.

يحكم لبنان نظام طائفي غير عملي يقسم التمثيل السياسي إلى 18 طائفة لكل منها زعيمها وإقطاعيتها الموروثة. من خلال تقسيم المناصب الحكومية العليا بين السنة والشيعة والمسيحيين، سهّل هذا النظام سيطرة النخب على مؤسسات الدولة، وتمكينهم من استغلال الموارد العامة لتحقيق مكاسب خاصة وتعزيز سيطرتهم على جماهيرهم الطائفية.

نموذج قائم على جذب الرساميل لدعم الليرة وتمويل العجز

على مدى عقود، اعتمد الاقتصاد اللبناني غير المنتج إلى حد كبير على عمليات ضخ منتظمة لرأس المال الأجنبي لكي يعمل. عندما تباطأت هذه التدفقات بسبب تفاقم الخلل السياسي والصراعات- بما في ذلك في سوريا المجاورة- لجأ البنك المركزي في البلاد في عام 2016 إلى ما أسماه «الهندسة المالية» لتمويل العجز الحكومي والحفاظ على قيمة عالية مصطنعة لليرة. باختصار، دفع البنك المركزي للمصارف أسعار

فائدة باهظة على الودائع بالدولار، وهذه البنوك بدورها قدمت عوائدها السخية لجذب المزيد من المودعين. لقد جنوا الكثير من المال، لكن تعرض القطاع المالي في الدولة الى مخاطر نظامية (منهجية) ضخمة.

علاقات وطيدة بين النخبتين السياسية والمصرفية

لم تكن الهندسة المالية مجرد خطوة عالية المخاطر لدعم الحكومة اللبنانية والعملة اللبنانية، فقد كانت أيضاً أحدث نسخة من اتفاق دام عقوداً بين النخب الحكومية والمالية، حيث تغذي الموارد العامة القطاع المصرفي الضخم في البلاد. إن الطبقة السياسية في لبنان متورطة بعمق مع نخبها المالية... ربما لم يكن من غير القانوني أن يستفيد المسؤولون اللبنانيون من السياسات المدمرة للبنك المركزي، لكنها كانت فاسدة بالتأكيد. وانهار كل شيء في تشرين الاول 2019، عندما ردت البنوك اللبنانية المتعثرة بالفعل على الاحتجاجات الضخمة المناهضة للحكومة بإغلاق أبوابها ومنع المودعين من الوصول إلى حساباتهم. أثار ذلك أزمة ثقة قاتلة في القطاع المصرفي، مما جعل البنوك الخاصة والبنك المركزي والدولة في لبنان معسرة فجأة.

العبء الأكبر على الأقل قدرة على التحمل

في 2020 إشترط المانحون الأجانب لخطة الإنقاذ الضخمة اللازمة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد اللبناني توقيع اتفاق بين لبنان وصندوق النقد الدولي من شأنه أن يتطلب الانضباط المالي والإصلاح. ومع ذلك، فإن قادة لبنان وحلفاءهم في القطاع المصرفي لم يتعاونوا. وبدلاً من ذلك، فقد قاوموا أي حل من شأنه أن يلحق الضرر بمساهمي البنوك أو كبار المودعين. كما أنهم لم ينفذوا بعد الإجراءات الأساسية، بما في ذلك الموافقة على خطة لإعادة هيكلة الدين الخارجي للبنان وتوحيد أسعار الصرف المتعددة في البلاد، التي طلبها صندوق النقد كشرط مسبق لخطة الإنقاذ. في غضون ذلك، سمحت البنوك للنخب بنقل أموالها خارج البلاد مع تقييد وصول المودعين العاديين إلى حساباتهم، مما يعني أن العبء الأكبر من الخسائر الاقتصادية في لبنان يقع على عاتق الأقل قدرة على تحملها.

إشكالية علاقات واشنطن بحاكم مصرف لبنان

حث مسؤولو وزارة الخزانة الأميركية القادة والمصرفيين اللبنانيين على تكثيف جهود العناية الواجبة وتحسين الشفافية والمساءلة. في تشرين الأول 2021، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على رجلَي أعمال

لبنانيَّين مرتبطين سياسياً وعضو في البرلمان بتهمة الإثراء غير المشروع وتقويض سيادة القانون. وفي كانون الأول، قدمت دوروثي شيا، السفيرة الأميركية في بيروت، لصحافي استقصائي لبناني جائزة لمكافحة الفساد، مستغلة هذه المناسبة للتأكيد على التزام واشنطن الجديد بمحاربة الفساد.

ومع ذلك، لا شيء من هذا مقنعاً بشكل خاص، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة يُنظر إليها على أنها مقربة من بعض المسؤولين اللبنانيين المسؤولين عن الأزمة الحالية. محافظ البنك المركزي رياض سلامة، على وجه الخصوص، عمل لفترة طويلة مع الولايات المتحدة لمواجهة تمويل «حزب الله». بالإضافة إلى تحمل المسؤولية عن سياسة البنك المركزي للهندسة المالية والانهيار الاقتصادي للبلاد، يواجه سلامة مزاعم خطيرة بالإثراء غير المشروع. لكن حتى وقت قريب، كان الكثيرون في لبنان يرون أنه لا يمكن المساس به بسبب علاقته بواشنطن، وليس بدون سبب. في أيار 2020، أجرت شيا مقابلة تلفزيونية دافعت فيها عن سلامة، قائلة إن الولايات المتحدة «عملت معه عن كثب على مر السنين» وأنه «يتمتع بثقة كبيرة في المجتمع المالي الدولي». جاءت تلك المقابلة في لحظة محورية في السياسة اللبنانية، تماماً كما ذكرت وسائل الإعلام اللبنانية أن سلامة، إلى جانب اللوبي المصرفي في البلاد والعديد من حلفائه في البرلمان، كانوا يعارضون خطة الحكومة اللبنانية للتعافي المالي التي كان من المفترض أن تكون بمثابة الأساس لإجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي. فاز سلامة وحلفاؤه، وانهارت المحادثات مع صندوق النقد الدولي، واستمرت الأزمة الاقتصادية في لبنان لمدة عامين آخرين.

سمحت أميركا بتسييس جهود مكافحة الفساد

لكن المشكلة ليست فقط أن الولايات المتحدة قد نظرت بعيداً عن الفساد في الماضي، بل إنها سمحت أيضاً بتسييس جهود مكافحة الفساد بطريقة قوضت مصداقيتها. إذا كانت إدارة بايدن تريد من قادة لبنان أن يأخذوا مخاوفها بشأن الفساد على محمل الجد، فإنها بحاجة إلى التخلص من سمعة الولايات المتحدة في التسامح مع الفساد بين النخب الصديقة وتبديد الانطباع بأن إجراءات مكافحة الفساد مثل العقوبات، هي في الحقيقة أدوات للحد من نفوذ «حزب الله» في لبنان.

ولهذه الغاية، سيتعين على واشنطن التأكيد على ضرورة الإصلاح لمحاوريها اللبنانيين، بالتنسيق الوثيق مع حلفاء مثل فرنسا. يجب على المسؤولين الأميركيين دفع قادة لبنان للوفاء بالشروط المسبقة لصندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ خطوات لإعادة هيكلة القطاع المالي، ومراجعة حسابات البنك المركزي، وهي إجراءات سعت النخب اللبنانية إلى عرقلتها. بالإضافة إلى ذلك،

يجب على الولايات المتحدة أن تصر على أن أي خطة إنعاش اقتصادي يجب أن تحمي صغار المودعين وتوفر الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً في البلاد.

ضرورة الانفصال عن النخب المسؤولة عن الانهيار

لكن محاربة الفساد في لبنان ستتطلب أكثر من مجرد إدانة الفساد بعبارات بلاغية والدعوة إلى إصلاحات محددة. سيتطلب ذلك من واشنطن أن تنفصل علناً عن النخب المالية (مثل رياض سلامة) الذين يتحملون مسؤولية انهيار البلاد. هذا أمر حيوي لأن الصراع السياسي الداخلي حول من يجب أن يُلام على الأزمة ومن يجب أن يتحمل تكاليفها لا يزال مستمراً. ينفي مصرف لبنان المركزي والمصارف التجارية المسؤولية عن المأزق الحالي للبلاد. في هذا النقاش الداخلي، تستمد النخب التي تسعى إلى إعاقة الإصلاح قوتها من علاقاتها مع الولايات المتحدة. وهذا هو السبب في أنها سعت باستمرار إلى تصوير التفاعلات مع المسؤولين الأميركيين على أنها تأكيد من واشنطن. لا ينبغي أن يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها تقف إلى جانب نفس النخب التي تقاوم الإصلاحات الضرورية.

بالإضافة إلى دعوة المسؤولين اللبنانيين لدورهم في الأزمة الحالية، يمكن لإدارة بايدن أن تشير إلى جديتها في محاربة الفساد من خلال فرض عقوبات جديدة على الشخصيات اللبنانية الفاسدة عبر الطيف الطائفي والسياسي. يجب أن تتابع عقوبات مكافحة الفساد من خلال استهداف المزيد من السياسيين والمصرفيين والشخصيات الإعلامية المتورطة في الفساد العام، بمن فيهم الأفراد المرتبطون بأحزاب صديقة تقليدياً للولايات المتحدة.

- **Middle East ministers hold talks in Israel on 'common enemies' - Financial Times- 28/3/2022**

  Foreign ministers from across the Middle East have met for a summit in the Negev desert, the first such meeting to take place on Israeli soil, as they try to co-ordinate their response to regional security threats including Iran. US secretary of state Antony Blinken is also attending the summit, alongside Israel’s Yair Lapid, the UAE’s Sheikh Abdullah bin Zayed Al Nahyan, Sameh Shoukry of Egypt, Nasser Bourita from Morocco and Bahrain’s Abdullatif bin Rashid Al Zayani — all countries that have established diplomatic ties with

Israel. Lapid on Monday said that the purpose of the Negev summit was to build a “new regional architecture” whose shared capabilities “intimidates and deters our common enemies — first and foremost Iran and its proxies”. Israeli officials oppose the possible revival of a nuclear agreement with Iran. The US Biden administration has been holding indirect talks in Vienna, mediated by the EU, with Iran for 12 months in the hope of securing an agreement that would lead to Iran drastically reducing its nuclear activity. In return, the US would rejoin the accord and lift many sanctions on the Islamic republic. Gulf states such as the UAE, Bahrain and Saudi Arabia also worry that any revival of the nuclear deal will embolden Iran and its proxies. “The momentum for this emerging regional bloc is due to the progress of the Vienna talks, which has fuelled common concerns over the prospect of an increasingly confident and wealthy Iran, free of sanctions, increasingly activating its offensive capabilities,” said Yaakov Lappin, a defence analyst. “Blinken’s presence provides an opportunity for this bloc to share concerns and co-ordinate responses with the US to these future scenarios.” On Sunday, a senior US official warned that a deal to save the nuclear accord with Iran was neither imminent nor inevitable as diplomatic efforts stalled over Tehran’s demand that Washington removes a terrorist designation on the elite Revolutionary Guards. Recommended David Gardner Iran’s enemies in the Middle East are closing ranks The Negev summit was hastily arranged late last week after Blinken’s visit to Israel was already confirmed. The UAE, Bahrain and Morocco normalised relations with Israel in 2020; Egypt struck a peace deal with Israel in 1979. Jordan, which established relations with Israel in 1994, chose not to send a representative despite unofficial Israeli entreaties. Jordanian King Abdullah instead travelled to Ramallah, the de facto capital of the Palestinian Authority, for a pre-planned meeting on Monday with Palestinian President Mahmoud Abbas. It was the first visit by the Jordanian monarch to the occupied West Bank for five years. Blinken also met Abbas over the weekend, and at the Negev summit stated that Israeli-Arab normalisation could not be a “substitute” for progress between Palestinians and Israelis. Over the weekend, two Israeli police officers were killed by gun-wielding

assailants in the northern city of Hadera. Four Israeli civilians were killed last Tuesday in the city of Be'er Sheva in a combined car-ramming and knife attack. Officials have attributed both events to Palestinian citizens of Israel with known ties to Isis. The Israeli military announced an increase in its troop presence in the West Bank, while the country's police and public have shifted to a heightened state of alert. Israel has been warning for several weeks of the risk of violence escalating during April, with the Muslim holiday of Ramadan and the Jewish festival of Passover taking place at the same time. Ramadan, set to begin this weekend, has historically been a time of heightened religious tensions, especially in Jerusalem and its holy sites.

- **Biden's monumental hypocrisy on Palestine - The Institute for Middle East Understanding**

Fiercely attacking the George W. Bush administration's case for what he called a "Hiroshima-style" aggression on Iraq in 2003, Edward Said wrote that the U.S. position was "monumentally hypocritical" for accusing the Iraqi regime of atrocities and crimes that had been "the stock in trade of every Israeli government since 1948." The diametrically opposite U.S. positions on Palestinian rights vs. Ukrainian rights today have all the hallmarks of this same level of hypocrisy.

Secretary of State Antony Blinken recently urged the United Nations Human Rights Council to unequivocally condemn Russia's invasion of Ukraine, saying: "The Council members should stop using language implying that all sides bear equal responsibility for the unprovoked attack of

one side. … The same goes for members who argue, falsely, that denouncing human rights abuses is 'politicizing' the situation. It is failing to speak up about human rights abuses that politicizes the situation." In the same speech, without any sense of irony, Blinken condemned the Council's investigation of Israel's grave abuses of Palestinian human rights.

This blatant double standard has been condemned by Palestinians and many others, particularly given the U.S.'s massive military funding and diplomatic shield that enable Israel's military occupation of Palestinian land and apartheid "regime of Jewish supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea," as the leading Israeli human rights organization, B'Tselem, describes it.

Adding insult to injury, many U.S. lawmakers who are calling for sweeping sanctions on Russia are simultaneously fighting to demonize, deter and prohibit support for the Boycott, Divestment and Sanctions (B.D.S.) movement for Palestinian rights, including by recently reintroducing the so-called Israel Anti-Boycott Act to Congress. Several federal courts have struck down similar anti-B.D.S. bills, condemned by the American Civil Liberties Union as "unconstitutional, McCarthy era tactics" designed to suppress nonviolent advocacy of Palestinian rights. Recent polls show an inspiring rise in support for B.D.S. among Democrats and a whopping 72% of all Americans opposing anti-BDS laws.

Led by the broadest coalition in Palestinian society, B.D.S. calls for ending Israel's military rule over Palestinian lands occupied since 1967, recognizing

the fundamental rights of the Arab-Palestinian citizens of Israel to full equality, and the right of Palestinian refugees to return to the homes and lands from which they were forcibly displaced and dispossessed during Israel's establishment in 1948.

The B.D.S. movement has publicly opposed Russia's illegal war on Ukraine as a violation of the UN Charter, regardless of persistent NATO provocations. It has also condemned the "patently illegal and immoral US- or NATO- led wars of the past decades."

Western reactions to Russia's war, however, have exposed blatant hypocrisy. Merely weeks into the war, boycotts animated by what one critic describes as a "mob mentality" have targeted everyone and everything Russian from academics, to cultural figures (including Tchaikovsky and Dostoevsky), to cats. The Western-dominated international football federation, FIFA, has hit Russia with severe sanctions, while hundreds of Western corporations have ended business there.

Yet, many of the same corporations and institutions have been implicated in Israel's much longer military rule over Palestinians. FIFA has rebuffed 174 Palestinian sports clubs' demands to suspend the Israel Football Association (IFA), ignoring not just Israel's ongoing occupation but also the IFA's inclusion of illegal settlements' teams in violation of FIFA's own statutes. Companies that have pulled out of Russia but are still complicit in Israel's crimes against Palestinians include HP, Hyundai, Caterpillar, General Mills, Puma, IBM, and G4S, among many others.

When rejecting B.D.S. demands, governments, corporations and institutions have rhetorically argued that the arts, business relations, academic endeavors, sports, or fill-in-the-blanks are "above politics." As Ali Farag, a squash world champion, recently noted, "we've never been allowed to speak about politics in sports, but all of a sudden now it's allowed. And now that it's allowed I hope that people also look at oppression everywhere in the world. The Palestinians have been going through that for the past 74 years."

Hypocrisy aside, not all boycotts are morally equivalent. Adhering to anti-racist principles, B.D.S. targets institutions — not ordinary individuals — based on complicity, not identity. This stands in sharp contrast to the xenophobic boycotts targeting Russians because of their identity or views.

Inspired by the South African anti-apartheid movement, we are pressuring states, corporations and institutions to end complicity in Israel's violations of Palestinian human rights. To do no harm, at the very least, they are legally and morally obliged to end their involvement in Israel's illegal policies of forcing Palestinians out of their homes from the Al-Naqab (Negev) desert to Sheikh Jarrah in occupied East Jerusalem and elsewhere; the siege of two million people in Gaza; environmental destruction, and land grabbing construction of illegal walls and settlements which suffocate Palestinians in the West Bank in ever shrinking areas. Through these and a myriad of other policies Israel treats Palestinians as "an inferior racial group," as Amnesty International stated in a recent watershed report that designates Israel as a system of apartheid.

Palestinians and millions worldwide who support our liberation struggle, will now more than ever insist on moral and legal consistency, on our right to live in freedom, justice and equality and to demand an end to complicity and to all this monumental hypocrisy.

Omar Barghouti is a Palestinian human rights defender, co-founder of the BDS movement, and recipient of the 2017 Gandhi Peace Award.

- **Iran's enemies in the Middle East are closing ranks – Financial Times - David Gardner- MARCH 23 2022**
  The stop-start efforts to resuscitate the landmark nuclear deal, or Joint Comprehensive Plan of Action, Iran signed with the US and five world powers in 2015 may be in danger of meeting another dead end. This month, Russia, an original signatory and enabler of the deal, suddenly demanded an Iranian loophole in the near comprehensive sanctions the developed world has imposed on Moscow as a result of its invasion of Ukraine. Josep Borrell, the foreign policy chief of the EU who has mediated negotiations with Iran in Vienna, "paused" the process, while emphasising that "a final text is essentially ready and on the table". Further signs the endgame was in sight were the release of dual western-Iranian nationals, such as Nazanin Zaghari-Ratcliffe, taken hostage by the Tehran theocracy on spurious charges. Moscow has retreated from its blatant sabotage, so far. Sergei Lavrov, Russia's foreign minister, claimed the US had guaranteed the sanctions imposed after the invasion of Ukraine would not affect its trade with Tehran. There is no evidence for this. But Iran, an ally of convenience of Russia's, lobbied hard with Moscow to remove its roadblock. Iran wants relief from crippling economic sanctions imposed after Donald Trump unilaterally withdrew the US from the deal in 2018. The US and other signatories want to prevent Iran reaching the threshold of

nuclear weapons capability after it started enriching uranium to near weapons grade after 2019. The new question mark over reviving the JCPOA is Iran's demand that the US removes the foreign terrorist organisation (FTO) designation Trump imposed in 2019 on the Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC), Tehran's praetorians and enforcers at home and foreign legion across the Middle East. The possibility that Joe Biden's administration might do this has electrified the Middle East. This demand is outside the framework of the nuclear deal. But, as even the original JCPOA showed, it was nigh on impossible for foreign companies to invest in Iran without falling foul of the US Treasury, which threatened to exclude from the dollar financial system anyone dealing with the IRGC. Many initially thought the Iranian demand was the work of hardliners who do not want a deal. Ayatollah Ali Khamenei, the supreme leader, is understood to want an agreement. But it would be hard for Khamenei to be seen to retreat from the defence of an institution, the Revolutionary Guard, essential to his regime. It is also extremely difficult for Biden to be seen to reward the IRGC, which is directly or through proxies behind devastating missile and drone attacks across the Levant and the Gulf. There would be uproar in the US Congress. Yet officials in the Middle East say the US is trying to find a way to clear this roadblock: to delist the IRGC in return for an Iranian commitment to de-escalate its aggression in the region. An initial report on the news site Axios last week may have been missed by many. But once Israel checked it out, it leaked every detail it had and denounced it. Now Naftali Bennett, the Israeli prime minister, Abdel Fattah al-Sisi, Egypt's president, and Mohammed bin Zayed, Abu Dhabi crown prince and de facto ruler of the United Arab Emirates, are closeted in a summit at Sharm al-Sheikh, the Egyptian Sinai resort. This was set to be an unusual and unusually long meeting, and Arab sources say there was even talk they might be joined by Mohammed bin Salman, the Saudi crown prince and day-to-day ruler of the kingdom. This has the makings of a common front against Iran. They have already seen how the Islamic Republic, subject to the most punishing embargo ever until Russia's invasion of Ukraine, has exponentially expanded its regional influence since Trump's histrionic

withdrawal from the JCPOA and pursuit of a “maximum pressure” campaign that had boomerang written all over it. It also backfired badly on the Gulf, which naively thought the US would protect them from Iranian reprisals. As well as attacking directly from Iran, the IRGC and its proxies — Hizbollah in Lebanon and Syria, Houthi rebels in Yemen, a cluster of Iraqi militias and a network of fighters in Syria — continue their regional attacks even as Tehran moves closer to a nuclear deal. On March 13, the IRGC acknowledged a 12-missile strike on Erbil in Iraqi Kurdistan, against, they said, an “Israeli target” but close to the US consulate. Days later there was another salvo against Saudi Aramco installations in Jeddah, in the west of the kingdom. The fifth round of Saudi-Iranian talks in Baghdad, a fragile chrysalis of rapprochement, was suspended. The clash of ranks closing is the sound to be heard now.